الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

أثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة

- بوفنش أحمد
- بورجول فريد

تحت إشراف الأستاذ:

- جليط الطاهر

لجنة المناقشة/ التقييم

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
صوفان العيد	الدرجة العلمية	رئيسا
مكرودي سالم	الدرجة العلمية	ممتحنا
جليط الطاهر	الدرجة العلمية	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي نحمده ونستعين

ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا

بفضل الله سبحانه وتعالى قد أتممنا هذه المذكرة لتعمر أفق كليتنا، وتبعث في نفس قرائها كل الأمل والسرور

فالحمد والشكر لك يا رب قبل وبعد كل شيء.

ويسعدنا في مستهل هذا العمل أن نتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذنا المشرف

"جليط الطاهر"

على تفضله الإشراف على هذا العمل، فله منّا كل الشكر والتقدير والعرف بالجميل.

ونتوجه كذلك بالشكر

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء خالص

كما لا ننسى أساتذة قسم الآداب بصفة عامة و إلى كل الذين درسونا بصفة خاصة من المرحلة الابتدائية

إلى المرحلة الجامعية

وصلّ اللهم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

إهداء

إلى الذين صنعوا المجد و الخلود لهذا الوطن الحبيب إلى روح كل شهيد وكل مجاهد، أهدوا لنا الحرية و الكرامة.

إلى من أضاءت لي درب الحياة بنور الأخلاق و التربية أغلى الناس على قلبي *أمي*

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه وسدد خطاه

إلى أعز ما أملك في الوجود ومصدر ثقتي بنفسي وسندي *إخوتي وأخواتي*

إلى أصدقائي جميعا.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول النقود	
تمهيد	9
المبحث الأول: ماهية النقود	
المطلب الأول : نشأة النقود	10
المطلب الثاني : نظام المقايضة	11
المطلب الثالث: وظائف النقود	14
المبحث الثاني :المؤشرات النقدية	
المطلب الأول: مكونات الكتلة النقدية	20
المطلب الثاني :مقابلات الكتلة النقدية	21
المطلب الثالث:المجمعات النقدية	22
المبحث الثالث: السياسة النقدية	
المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية	24
المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية	26
المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية	29
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني :العلاقة بين العرض النقدي و الاستقرار الاقتصادي	
تمهيد	35
المبحث الأول : ماهية الاستقرار الاقتصادي	

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي	36
المطلب الثاني : العوامل المؤدية إلى عدم وجود استقرار اقتصادي	37
المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	39
المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	
المطلب الأول :العلاقة بين العرض النقدي و التضخم	43
المطلب الثاني: العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة	45
المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والتوازن الخارجي	47
المطلب الرابع: العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة	49
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث:تحليل اثر العرض التقدي على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2001-2019)	
تمهيد	54
المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري	
المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض	55
المطلب الثاني:قانون النقد والقرض	62
المطلب الثالث: تطورات الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 90-10	69
المبحث الثاني:تطور العرض النقدي في الجزائر	
المطلب الأول: الكتلة النقدية وتطورها في الاقتصاد الجزائري	75
المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر	84
المطلب الثالث: تطور مقابلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2019)	91
المبحث الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية للفترة (2001-2019)	
المطلب الأول: تحليل أثر العرض النقدي على الميزانية العامة في الجزائر	96
المطلب الثاني: تحليل اثر العرض النقدي على التوازن الخارجي (الميزان التجاري) في الجزائر.	102
المطلب الثالث: تحليل ظاهرة العجز التوأم في الجزائر (علاقة العجز التجاري بالعجز المالي)	106

خلاصة الفصل	112
الخاتمة	114
قائمة المراجع	119
الملخص	

فهرس الجداول

الأرقام	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2019)	76-77
3-2	جدول يوضح تطور العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).	84-85
3-3	تطور مكونات المعروض النقدي M_2	87
3-4	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2019)	94-95
3-5	تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر والعرض النقدي الحقيقي (M_2/P) خلال الفترة (2001-2018)	96-97
3-6	تطور الميزان التجاري والعرض النقدي الحقيقي M_2/P في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	102-103
3-7	تطور الرصيد الداخلي والخارجي والعرض النقدي الحقيقي للفترة (2001-2019)	107

فهرس الأشكال

الأرقام	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مكونات المجمعات النقدية M3, M2, M1	24
2-1	ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود و سعر الفائدة	32
1-2	علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك	44
1-3	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية	78
2-3	منحنى تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/P خلال الفترة (2001-2019).	85
3-3	منحنى تطور مكونات المعروض النقدي m2 خلال الفترة 2001-2019	88
4-3	تطور نسب مكونات المعروض النقدي m2 خلال الفترة 2001-2019	88
5-3	مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2019	95
6-3	تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر والعرض النقدي الحقيقي M_2/P خلال الفترة (2001-2019)	97
7-3	منحنى يبين علاقة الميزان التجاري بالعرض النقدي 2001-2019	103
8-3	يوضح علاقة العجز التجاري بالعجز المالي و العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	108

مقدمة عامة

1-مدخل:

تؤدي النقود دورا هاما في الاقتصاد إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوسيط في المبادلات بل تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع المالي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة، وانعكس على الاقتصاد بشكل عام، مما فند الفكر النقدي الكلاسيكي القائم على حيادية النقود، وقد عزز هذا الرأي العديد من البحوث والدراسات النقدية والاقتصادية التي رأت انه لم يعد هناك مبررا يفسر حيادية النقود، لأنها أصبحت تشكل العامل الأساسي والمؤثر على الجوانب الحقيقية في الاقتصاد، كما ويمكن أن تتأثر في حجمها بمثل هذه العوامل والمتغيرات الاقتصادية.

يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، ولذلك احتل مكانا مرموقا في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تختلف في مدى تأثيرها في الاقتصاد، كمعدل التضخم، سعر الفائدة المستوى العام للأسعار... .، فهو يؤثر طرديا أو عكسيا على هذه المتغيرات حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

والاقتصاد الجزائري هو الأخر شهد العديد من الصدمات النقدية تمثل في زيادة المعروض النقدي أو الزيادة غير المقصودة فيه وكان لذلك أثر على المتغيرات الأساسية للاقتصاد وبدرجات متفاوتة، ومن هذه المتغيرات نجد النقدية منها (سعر الصرف، معدل التضخم وسعر الفائدة)، أما المتغيرات المالية والخارجية نجد (التوازن الخارجي متمثلا في الميزان التجاري وكذا الموازنة العامة).

2- إشكالية الدراسة:

ومع تسارع الأحداث الاقتصادية في العالم وتحول الأنظمة الاقتصادية إلى أنظمة اقتصاد السوق، تغيرت السياسات الاقتصادية والأوضاع النقدية والمالية للبلد، وانعكس ذلك على معظم الدول النامية خاصة الجزائر، حيث شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الصدمات الاقتصادية و المتمثلة في زيادة المعروض النقدي والتي كان لها تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ، و بناءا على ما تم استعراضه يتكون لدينا التساؤل التالي:

– ما هو أثر التغيرات في كمية النقود على الاستقرار الاقتصادي في الجزائري للفترة (2001–2019)؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نقوم بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

1– ما هو موقف الفكر الاقتصادي من علاقة العرض النقدي بأهم المتغيرات الاقتصادية ؟

2– ما هي آلية تأثير العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ؟

3– ما هي انعكاسات العرض النقدي على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (الميزانية العامة ، الميزان التجاري ، ظاهرة العجز التوأم)

3– فرضيات الدراسة:

وللإجابة على السؤال الرئيسي و التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1– تباينت وجهت نظر الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والعرض النقدي محل الدراسة فكان تأثير على كل من سعر الفائدة ومعدلات التضخم، وكذالك على سعر الصرف، الميزان التجاري و الموازنة العامة.

2– نتوقع أن يتأثر العرض النقدي الحقيقي مع سعر الفائدة، كما نتوقع أنه يؤثر على باقي المتغيرات (سعر الصرف، التضخم، التوازن الخارجي والموازنة العامة) ، وبالتالي فهذا التأثير يتوافق في حالات ولا يتوافق في أخرى مع وجهة نظر الاقتصاديين نظرا للأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الجزائري.

4– أهمية الدراسة:

تنعكس أهمية دراستنا من خلال:

– **البعد الاقتصادي** : حيث يلعب عرض النقود دورا هاما في الاقتصاديات الحديثة ، وذلك لما له من أثر فعال وكذلك انعكاسات ايجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية المختلفة وهذا مع تغير الأوضاع خصوصا على معظم الدول النامية خاصة الجزائر، حيث ارتبط هذا أساسا مع تفاقم أزمة

المديونية والتأثير بالصدمات الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة بسبب النمو المتسارع في الإنفاق العام والتطور المتفاوت في الكتلة النقدية.

5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- إن أول هدف لبحثنا محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في أثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائري للفترة 2001 -2019؛

- معرفة موقف الفكر الاقتصادي من هذا الأثر ؛ إبراز تطور هذه المتغيرات ومعرفة الأسباب التي وراء هذا التطور في الاقتصاد الجزائري؛

- تحديد طبيعة العلاقات بين العرض النقدي الحقيقي والمتغيرات النقدية والمالية والخارجية بإسقاطها على حالة الجزائر وتبيان واقع هذا الأثر في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر الاقتصاديين؛

- إبراز علاقة العجز التجاري بالعجز المالي في الاقتصاد الجزائري (العجز التوأم).

6- حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة لها حدود مكانية وزمانية نوضحها كما يلي:

الحدود المكانية: إن الإحصائيات المستخدمة في هذا البحث من أجل تحليل أثر عرض النقود على بعض المتغيرات النقدية والمالية بدراسة هذا الموضوع في الاقتصاديات النامية وذلك بإسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر، والتي تزامنت مع البرامج التنموية في هذا البلد.

الحدود الزمانية: سوف يتم التطرق إلى تحليل أثر عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المتزامنة مع برامج التنمية الاقتصادية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2019 مع الإشارة إلى الأوضاع الاقتصادية خلال عدة فترات من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

7- المنهج المعتمد في الدراسة:

من أجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل الجوانب ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إذ نقوم بتتبع أراء الاقتصاديين لأثر عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ثم بعد ذلك بعرض المعطيات وتحليلها لنصل إلى جملة الاستنتاجات في ظل هذا المنهج بإسقاطها على حالة الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة الفرج بن ناوي بن نجيب العنزي" (2004): أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بجامعة الملك سعود السعودية رسالة ماجستير في الاقتصاد دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، والمتغيرات موضع الدراسة هي نمو دخل القطاع الخاص، ونمو عرض النقود(M_1)، نمو الائتمان المصرفي، الفائدة، وقد تم استخدام عدة طرق قياسية تقليدية وحديثة مثل: اختبارات التكامل المشترك باستخدام طريقة "انجل جرانجر" وغيرها ...، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو العرض النقدي والائتمان المصرفي، بينما وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص.

2- دراسة "عبد الحسين جليل ألغالبي" و"سوسن كريم الجبوري " (2008): أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة جامعة القادسية الكوفة-بغداد-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تحديد الأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية عينة من الدول المتقدمة (إسبانيا-كندا - اليابان) ومن ثم بيان أي من مجاميع عرض النقد (M_0، M_1، M_2، M_3) تأثيرا في تلك المتغيرات خلال الفترة (1985-2001).

وتوصلت الدراسة إلى أن تركز تأثير صافي العملة في التداول (M_0) على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الاسبانية إذ أنه:

– أثر على كل من (سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، صافي الموازنة الحكومية والبطالة في حين أظهر تأثيره على سعر صرف الدولار الكندي ولم يؤثر على أي متغير في اليابان.

– أن عرض النقد الضيق (M_1) أظهر تأثيرا على المتغيرات المدروسة في كل من اليابان وكندا أكثر من اسبانيا التي تأثر فيها الناتج المحلي الإجمالي به فقط بينما أثر على (سعر الفائدة، ميزان المدفوعات الكلي والإنفاق الحكومي) في اليابان و(الميزان التجاري، سعر الفائدة والناتج المحي الإجمالي) في كندا.

– لم تظهر أثار معنوية لعرض النقد (M_2)على المتغيرات الاسبانية والكندية وأظهر تأثيرا على بعض المتغيرات اليابانية (سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي).

– أثر عرض النقد (M_2) على المستوى العام للأسعار في كل من اليابان وكندا دون أي تأثير على المتغيرات الاسبانية.

3– دراسة السنوسي علي" و "بن البار محمد "(2016): أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986–2014) دراسة تحليلية قياسية، جامعة المسيلة الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، وتم الاعتماد في هذه الدراسة من خلال التحليل وفق برنامج إحصائي (EVIEWS– 9)يدرس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر حيث أظهرت الدراسة:

– وجود تأثير واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

– وجود علاقة موجبة بين معدل عرض النقود ومعدل التضخم، وهذا يتفق مع آراء مدرسة النقديون أي أن التضخم هو مشكلة نقدية بحتة حسب و رأي هؤلاء.

– وجود علاقة موجبة بين معدل الإنفاق العام والتضخم.

– وجود علاقة موجبة بين معدل سعر الصرف ومعدل التضخم.

4– دراسة "عبد بوعتروس" و "محمد دهان "(2010): أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2005)، دراسة تحليلية قياسية، جامعة منتوري –

قسنطينة، الجزائر مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري هذه الفترة وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجذور التاريخية الإشكالية البحث، مع عرض التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد موضوع الدراسة مع التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية وبالتالي تم الاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة.

وبالتالي خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة نسبية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M1) أو الواسع (M2) وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5- دراسة أساسي فطيمة" (2015): أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1990-2012)، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر المعروض الفائدة الحقيقي، والائتمان المصرفي بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى على نمو القطاع الخاص في الجزائر، ممثلا بمعدل نمو القطاع الخاص خلال نفس الفترة، بالاعتماد على الأساليب الكمية والقياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياس يسمح بمعرفة هذا الأثر والعوامل الأخرى الأكثر تأثيرا.

وبالتالي تم التوصل من خلال النموذج الأفضل أن لكل من المعروض النقدي الممثل بمعدل نمو (M2) وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص أثر إيجابي على نمو القطاع الخاص، حيث عرف المعروض النقدي في الجزائر بداية من سنة 2001 تطورا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع حصة القطاع الخاص من القروض مما نتج عنه نمو القطاع الخاص خلال هذه الفترة، بينما بين النموذج العلاقة العكسية بين كل من سعر الفائدة ومعدل نمو النفقات العمومية.

9 -**تقسيمات الدراسة** :سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار الفرضيات التي انطلق منها هذا البحث من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة والهدف من هذا التقسيم الإحاطة بالموضوع.

فلقد خصصنا الفصل الأول لدراسة مفاهيم عامة حول النقود وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل لدراسة الموضوع وإعطاء صورة كاملة حول المعروض النقدي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة العلاقة بين العرض النقدي و الاستقرار الاقتصادي حيث تطرقنا فيه الى تعريف الاستقرار الاقتصادي وأسبابه و مؤشراته في المبحث الأول أما في المبحث الثاني تناولنا مفاهيم عامة حول العرض النقدي كما اشرنا في المبحث الثالث إلى اثر العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

أما في الفصل الثالث فقد تناولنا تحليل أثر العرض النقدي على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ،الذي تناول الجهاز المصرفي الجزائري في المبحث الأول و تطور العرض النقدي في الجزائر في المبحث الثاني ومن ثم تحليل اثر العرض النقدي على المتغيرات المالية و الخارجية للفترة (2001-2019).

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول النقود

تمهيد:

تعتبر النقود من أهم أدوات التبادل التجاري ، وهي تختلف من دولة لأخرى وتستعمل من اجل الحصول على خدمات او سلع اقتصادية ، أو من اجل دفع الديون حيث لها عدة انواع وأشكال وأنظمة ، ومن خلال تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي يمكننا التحكم في نمو الكتلة النقدية ،وتتمثل الكتلة النقدية في مجموعة من الوسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة ،كما تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ،ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى مختلف نشأة النقود و تعريفه واهم انواعه ،مؤشراته ،وأهم أدوات السياسة الاقتصادية التي جاءت في هذا الصدد وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : نشأة النقود

المبحث الثاني : المؤشرات النقدية

المبحث الثالث : السياسة النقدية

المبحث الأول : ماهية النقود

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة النقود و تطورها عبر عدة فترات وبإضافة الى عدة تعريفات للنقود كما سنعرف نظام المقايضة وبعض السلبيات لهذا النظام وكما نتناول انواع النقود والخصائص المتعلق بها وذلك في المطالب التالية

المطلب الأول: نشأة النقود

التخصص وتقسيم العمل وظهور الحاجة إلى النقود:

عرفت النقود مند فجر التاريخ واستخدمت وقت أن اشتدت الحاجة إلى وجود أداة تتغلب وتنهي على صعوبات المقايضة ، أما تحديد تاريخ معين يؤرخ من خلاله بداية عصر النقود فهذا هو الذي يختلف عليه المؤرخين الاقتصاديين حيث يتعذر الاتفاق على تاريخ معين يتفق على أنه بداية ظهور النقود لكن هذا لا ينفي أن الإنسان قد اكتشفها مند فجر التاريخ فمثلا تشير الدلائل و المؤشرات أن ابتكار النقود و استخدامها قد حدث في اصين ، ويشير التاريخ أيضا أن هناك إقليم قديم يقع غرب اسيا الصغرى كان له شهرة قديمة في الفترة من 687 ق.م-540 ق.م و اعتبر أول دولة في تاريخ عرفت النقود و استخدمتها في التداول.[1]

إن السلع التي أخذت المجتمعات تختارها لتسهيل عمليات التبادل (من خلال قيامها بوظيفة مقياس للقيم ووسيط للمبادلة) كانت كثرة جدا، ولم يكن هناك ما يجمع بينها سوى تمتعها بالقبول العام في المجتمعات التي اختارتها ومن هذه السلع: الماشية، الجلود، الملح، السكر، الأرز، الصدف، التبغ، ثم المعادن، وبالأخص المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ومع استمرار التطور الاقتصادي ظهرت أنواع جديدة ومتطورة من النقود، كالنقود الورقية ونقود الودائع[2].

وتعرف النقود بأنها:

يعتبر تعريف النقود على أنها العملة ضيق جدا من وجهة نظر الاقتصاديين، لأن الشيكات يمكن أن تستخدم لشراء سلع ما، وكذلك تعتبر شيكات حسابات الودائع نقودا، والتعريف الموسع للنقود أصبح

[1]-عبد المطلب عبد الجميد، اقتصاديات النقودوالبنوك،الدار الجامعة ،الاسكندرية ،2007،ص37.

[2]- مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، ص 12-13.

مها لأن ودائع التوفير تلعب دورا هاما كالنقود إذا كان يتم تحويلها بسرعة وسهولة إلى العملة، او شيكات حسابات الودائع، مما سبق نلاحظ أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد للنقود حتى من قبل الاقتصاديين.[1]

تستخدم في كثير من معاملاتنا اليومية، ويمكن ان تكون أشياء كثيرة، حيث يعرف الاقتصاديون النقود (عرض النقد) بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما (شاملا) في التداول من اجل شراء السلع والخدمات وكذلك في سداد الدين.[2]

المطلب الثاني : نظام المقايضة

نظام المقايضة :

المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة ، وفي المجتمع البدائية كان الأفراد يقومون بمبادلة السلع والخدمات بشكل مباشر فيما بينهم . فالفرد الذي يعمل في الصيد مثلا ،كان يبادل ما يزيد عن استهلاكه الشخصي من الفراء ولحوم وجلود بما لدى الفرد الذي يعمل في الزراعة من محاصيل زراعية ، والذي يرغب أيضا بمبادلة ما يزيد لديه من هذه المحاصيل بعد استهلاك الشخصي[3].

يعد نظام المقايضة من أقدم صور التبادل التى عرفها الإنسان. ففى ظل المجتمعات البدائية ، وهى مجتمعات زراعية بطبيعتها ، كان الأفراد أو الأسر يعيشون فى مرحلة الإكتفاء الذاتى . فقد كانت معظم الحاجات من السلع والخدمات محدودة فى إطار ما ينتجه الأفراد من بعض السلع الزراعية وأوجه النشاط الإقتصادى الأخرى البسيطة . وفى حالة إحتياج أى فرد إلى جزء مما ينتجه الآخرون ، كان عليه أن يحقق فائضا من ناتجة – يزيد عن إحتياجاته – ليقايض (يبادل) به عينا جزاء من فائض الآخرين . ومن هنا بدأ يظهر ما عرف بنظام المقايضة العينية ، كأول صورة من صور التبادل التى عرفها أفراد أى مجتمع ، مع ظهور التخصص فى الإنتاج وظهور فكرة الفائض الناتج لدى الأفراد المجتمع . وعليه فإن نظام المقايضة يعنى مبادلة سلع (أو خدمات) بسلع (أو خدمات) وبصورة مباشرة ، كما ذكرنا ، أن

[1]–غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بلعربي ،إقتصاديات النقود و البنوك ،ط1،جامعة الزيتونة الاردنية ، 2002،ص65

[2]–غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بلعربي ،مرجع سابق،ص66

[3]– مروان عطون ، مرجع سابق،ص9.

حاجات الأ فراد كانت محدودة فى إطار ما ينتج من بعض السلع الزراعية ، وناتج عمليات الصيد ، وترنية الماشية ، وبعض الخدمات الشخصية البسيطة[1]

1- صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع بعضها ببعض:

فلما كانت المقايضة تقوم على أساس مبادلة سلعة بأخرى دون وسيط يفصل بين عملية تبادل السلعتين ، لذلك فإن المقايضة ينقصها توافر وحدة حساب عامة ومشتركة تقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة فى الاسواق.

فعلى سبيل المثال : لو أردنا حساب أسعار سلع الشاى والسكر والخبز والتي يجري تبادلها فى المقايضة على اساس أن[2] :

1 كجم من الشاى =10 أرغفة من الخبز =2 كجم من السكر

فسوف يكون ثمن رغيف الخبز الواحد = $\frac{1}{10}$ كجم الشاى = $\frac{10}{2}$كجم من السكر

ويوضح هذا المثال مدى الصعوبات التى تواجه احتساب قيم السلع و الخدمات المختلفة فى نظام المقايضة ، فكم وكم تزداد الصعوبة عندما يكون أمامنا الكثير من السلع و الخدمات المطلوبة تنسيبها لبعضها .البعض لمعرفة قيمها دون أن يتوافر لدينا وحدة حساب مشتركة يمكن بواسطتها تحديد وقياس أثمان السلع و الخدمات المختلفة والمتنوعة .ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد ، بل نجد أن عدم وجود مقياس ترد إليه قيم السلع المختلفة من شأنه أن يجعل من العسير وضع نظام للمحاسبة او تقدير الأرباح و الخسائر أو تقدير الثروات ، ولا شك أن ذلك ينعكس بعدم استقرار الأسواق و الحياة الاقتصادية بصفة عامة.[3]

2 - صعوبة توافق رغبات الافراد :

تنشأ هذه الصعوبة عندما لا يعرف الفرد أين يجد تلك السلعة التي هو بحاجة لها حتى يقوم بعملية التبادل ، وقد يجد أحيانا ذلك الشخص الذي يملك تلك السلعة ولكن المشكلة التي تنشأ هنا أن

---

[1]- إسماعيل أحمد الشناوي ، الاقتصاد الكلي ،دار الجامعة ،الاسكندرية ،2008، ص230.

[2]- محب خلة توفيق ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، دار الفكر الجامعي ، ط1، 2011، ص 24 .

[3] -محب خلة توفيق ،مرجع سبق دكره ،ص25.

يكون هذا الشخص ليس بحاجة لتلك السلعة التي يمتلكها ذلك الفرد ، بمعنى آخر أنه في سوق المقايضة قد نواجه مشكلة عدم التوافق والموائمة بين رغبات البائعين والمشترين ، مما يعمل على صعوبة المطابقة بين هذه الرغبات ، فليس صحيحا أن من يملك سلعة ما ويريد مبادلتها بسلعة أخرى أنه سيجد السلعة الأخرى راغبا في سلعته وبذلك فإن على افراد إجراء المزيد من البحث عن هؤلاء الأفراد التي تتوافق رغباتهم في عملية المقايضة ،وهذا مما لاشك فيه سيحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد .[1]

3 – عدم قابلية بعض الانواع من السلع للتجزئة :

لنفترض أن صاحب القمح وجد من يعرض بقرة ويرغب في مبادلتها بقمح ، ولكن وفقا لنسبة التبادل التى تم التراضى عنها في مبادلة القمح مقابل البقرة ، تتطلب كمية من القمح ضعف ما يعرضه منتج القمح ، وهنا يصعب إتمام عملية المبادلة نتيجة لصعوبة تقسيم البقرة الحية . أو نفترض أن كمية القمح التى تعرض مقابل البقرة تزيد عن حاجة صاحب البقرة إلى القمح ،ومن ثم فإن عملية المبادلة ترتب حصول صاحب البقرة على كمية من القمح أكبر من حاجته ، مما يمثل تبديل للموارد . وإذا قبل صاحب البقرة أن يبادله بقدر حاجته من القمح ،وفى هذا أيضا ضياع لجزء من الموارد (من صاحب البقرة) ، ومن ثم تبديد لجزء من ناتجة . كما يصعب الإحتفاظ بحق صاحب البقرة فى شكل كمية من القمح فى ذمه صاحب القمح ، بحيث يحصل عليها في فترة مستقبلية ، لأن التبادل هنا يتم فى شكل مباشر وفورى . ومن الملاحظ أن هذه المشكلة تزداد كلما زادت وتنوعت السلع غير القابلة للتجزئة .[2]

4 – عدم توافر اداة صالحة لاختزان القيم :

لاشك أن الطريقة الوحيدة لاختزان القوة الشرائية فى ظل نظام المقايضة –هي احتفاظ الافراد بثرواتهم على شكل سلع . ولكن لهذا الأسلوب الكثير من المساوئ من أهمها :

1 – ان صاحب السلعة المخزنة بهذا الشكل يضطر لتحمل نفقات التخزين التى قد تكون مرتفعة

2 – احتمال تغير قيمة السلعة المخزنة بهذا الشكل فى المستقبل نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية .

---

[1]–عبد الهادي ،سامر علي مبادئ الإقتصلد الكلي دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان، 2013،ص216–217.

[2]– إسماعيل أحمد الشناوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 223 .

3 – اذا كانت السلعة المخزنة تتمتع فى وقت معين بطلب كبير عليها للمبادلة ، فقد لا يستمر هذا الطلب عليها لفترة طويلة من الزمن

4 – ان السلع المخزنة قد تتعرض للتلف .

5 – ان ظهور سلع بديلة قد يؤثر على القيمة التبادلية للسلع المخزنة . [1]

المطلب الثالث : أنواع النقود وخصائصها

يمكن تقسيم النقود إلى أربعة أنواع تتفق وتتطور مراحلها ، وهي[2]:

- **النقود السلعية**
- **النقود المعدنية**
- **النقود الورقية**
- **النقود الكتابية**

أولاً : – النقود السلعية

–تعد النقود السلعية أول انواع النقود التي عرفتها البشرية ، وقد تداولت المجتمعات الإنسانية في مراحلها الأولى أشكالاً مختلفة منها ، مثل الماشية والجلود والفراء والعاج والقمح واللبن والشاي والسكر والملح.

ويتكون الطلب على النقود السلعية من شقين:

1– طلب أصيل ، ينبع من صلاحية السلعة المستعملة كنقود لإشباع الحاجة بصفة مباشرة

2 – وطلب مشتق ، لإستعمالها كنقود ، أي في الوفاء بالإلتزامات . ولذا تتميز النقود السلعية بتماثل

[1]– مروان عطون مرجع سابق،ص12.

[2] عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود والبنوك، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1990، ص 15.

قيمتها كنقود.

سؤال ما هي صعوبات النقود السلعية ؟

-عجزت هذه النقود عن تلبية إحتياجات التبادل المتزايد

-وذلك لعدم تمتعها بالقبول العام في مختلف المناطق أو المجتمعات

-عدم قابليتها للتجزئة أو التخزين وعدم تجانس الوحدات

-مشكلات وتكاليف النقل والتخزين

-التقلب المستمر في قيمة النقود السلعية بحسب ظروف الإنتاج

ثانياُ : - النقود المعدنية[1]

أدت الصعوبات التي تواجه المعاملات بالنقود السلعية إلى انتقال المجتمعات إلى مرحلة أكثر تطوراً في تاريخ النقود ، وهي مرحلة النقود المعدنية.

-في بادئ الأمر إستعمل الإنسان بعض المعادن ، كالنحاس والبرونز والحديد والزنك والقصدير ، كنقود معدنية رئيسية ، غير إنه فيما بعد فضل إستخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة) لما تتصف به من مزايا.

- ✓ ما هي مزايا المعادن النفيسة ؟

1- عدم القابلية للتلف ، مما يجعلها أقدر على غيرها من أداء وظيفة النقود كمخزن للقيم

2- الندرة النسبية ، مما يعني إرتفاع قيمتها وسهولة نقلها ، وبالتالي تفضيل إستخدامها في المبادلات وكأداة لإختزن القيم.

[1] السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، 2010، ص 23.

3- الثبات النسبي في القيمة ، بالمقارنة بغيرها من السلع نظراً لضآلة الإنتاج منها مما يؤهلها كقاعدة للمدفوعات المؤجلة و كمخزن للقيم.

4- التماثل التام في جوهر المعادن النفيسة ، مما يمكن من قياس عيارها ، أي درجة نقائها ، وبالتالي يمكن تشكيلها في صورة وحدات نقدية معيارية ، (سبائك ، مسكوكات) تستخدم كمقياس للقيمة.

5- القابلية للتجزئة إلى أجزاء متماثلة يتناسب حجمها مع القيم المختلفة لعمليات التبادل.

-تستخدم أيضاً المعادن النفيسة في أغراض أخرى كالزينة والصناعة.

-أدى تتطور المجتمعات إلى إعتياد الأفراد على إيداع ما لديهم من معادن نفيسة في خزائن الصاغة وتداول ما يقابها من صكوك فيما بينهم

وعلية تقتصر النقود المعدنية ، على نوعين[1]:

النوع الأول: النقود المعدنية الرئيسية – التي يفرض القانون على الافراد قبولها في التعامل مهما كبرت الكميات المتعامل بها.

-وتتميز بإرتفاع قيمتها الإسمية كنقد بدرجة محسوسة عن قيمة ما تحوية من معدن.

-تتصف بقوة إبراء غير محدودة

النوع الثاني: النقود المعدنية المساعدة – وهي تمُثل أجزاء العملة الرئيسية وتستعمل في المبادلات الصغيرة ، كالنقود المعدنية من فئة القروش ، ويجزي سك هذه النقود من معادن غير نفيسة كالنيكل أو البرنز والنحاس والألومنيوم.

-تتسم بقوة إبراء محدودة ، ممكن للدائن ألا يقبلها إذا تجاوزت مبلغ معين.

-تحتوي النقود المساعدة على معدن تقل قيمتة السلعية عن قيمته الإسمية كنقد.

[1] – عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، مرجع سابق، ص 15.

ثالثاً : النقود الورقية[1]

ظهرت النقود الورقية كبديل للنقود المعدنية ، مع تطور نظام الصرافة وإنتشار البنوك التجارية وسميت هذه بالنقود الورقية النائبة.

–تم تدخل الدولة في إصدار الأوراق المالية ، وتم تركيز الإصدار في يد مصرف واحد ، وهو البنك المركزي.

–يطلق على النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي مصطلح أوراق البنوك، وهي نقود ورقية إلزامية غير قابلة للتحويل تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالإلتزامات

–بجانب هذه الأوراق التي يصدرها البنك المركزي ، تقوم الدولة مباشرة بإصدار نوع أخر من النقود يعرف بالنقود الورقية المساعدة أو النقود الحكومية وتتصف هذه النقود شأنها شان النقود المعدنية المساعدة.

– بقوة إبراء غير محدودة للذمة ، وتفرض الدولة حد أقصى للكمية المصدرة منها ، وهي فئات صغيرة لتسهيل التبادل مثل أوراق العشر قروش والخمسة قروش.

رابعاً : – النقود الكتابية

–تمثل النقود الكتابية أعلى مرحلة من مراحل تطور إستخدام النقود ، وهي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية تعطي لصاحبها الحق في السحب نقداً عند الطلب بواسطة الشيكات.

–تعتبر هذه النقود من قبيل النقود المصرفية ، غير أنها لا تصدر من قبل البنك المركزي

–تتمتع المعاملات بالنقود الكتابية (نقود الودائع) بدرجة كبيرة من السهولة واليسر والملائمة، حيث أنها أقل أنواع النقود تعرضاً للسرقة والضياع ، كما انه من أيسرها في التعامل.

[1] السيد متولي عبد القادر، المرجع السابق، ص 24.

-ومع ذلك تختلف نقود الودائع من غيرها من أنواع النقود المتداولة من حيث عدم إعتراف القانون لها بصفة قانونية في التداول ، بمعنى انه لا يوجد إلزام للأفراد بقبول الوفاء بالإلتزامات بالشيكات (أي قبول التعامل بالشيكات) في حين انه يلزم عليهم بقبول الوفاء بالبنكنوت.

في ضوء العرض السابق ، يمكن تقسم النقود إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:

* مجموعة النقود السلعية ومجموعة النقود الإئتمانية، وتتصف المجموعة الثانية على نقيض المجموعة الأولى بخاصية عدم التماثل بين القيمة النقدية والقيمة السلعية للنقود.

وتتكون مجموعة من النقود السلعية بدورها مجموعتين فرعيتين هما: النقود السلعية الطبيعية والنقود السلعية المعدنية.

وكذلك تتكون مجموعة من النقود الإئتمانية بدورها من مجموعتين فرعيتين هما: النقود الحكومية والنقود المصرفية، وتتكون الاولى من النقود الورقية المساعدة والمعدنية ، وهي نقود قانونية إلزامية لها قوة إبراء محدودة، وتتكون الثانية من أوراق البنكنوت أو النقود الورقية الأساسية والتي يصدرها البنك المركزي وهي نقود قانونية لها قوة إبراء غير محدودة، كما تضم أيضاً النقود الكتابية أو نقود الودائع، وهي نقود إختيارية تتوفر من خلال الإيداعات الجارية للأفراد لدى البنوك التجارية ويجرى التعامل عليها عن طريق الشيكات.

يوضح الشكل التالي التقسيمات سالفة الذكر لأنواع النقود[1] :

النقود:

-سلعية

-طبيعية

-معدنية

[1]- السيد متولي عبد القادر، المرجع السابق، ص 24

إئتمانية:

- حكومية

-معدنية

-ورقية

-مصرفية

خصائص النقود:

من العرض السابق يمكن إيجاز اهم الخصائص التي يتعين توفرها في النقود للإضلاع بوظائفها الأساسية فيما يلي[1]:

-القبول العام في الوفاء بالإلتزامات من جاني المتعاملين(Accptability)

-الثبات النسبي في القيمة(Stability)

-التجانس التام بين الوحدات المتماثلة في القيمة(Uniformity)

-القابلية للتجزئة إلى وحدات مختلفة تتناسب وحجم المبادلات(Divisibility)

-عدم القابلية للتلف نتيجة النقل أو التجزئة أو التخزين(Durabiliy)

-سهولة الحمل والنقل).

المبحث الثاني: المؤشرات النقدية

انطلاقا من درجات السيولة (سيولة أولية، ثانوية، ثالثة) سوف نقوم بتحديد مكونات الكتلة النقدية، ثم نقوم بخلق نوع من الانسجام بها ووضعها في مجامعي نقدية، لنخلص في الأخير إلى تحديد مقابلات الكتلة النقدية.

[1] عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، المرجع السابق، ص 16.

المطلب الأول: مكونات الكتلة النقدية

تتمثل الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، فسواء كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات، فإن السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية هي التي تملك سلطة التحكم في هذه الوسائل، ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى[1]:

1- **المتاحات النقدية:** وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل آخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على كل من النقود الإئتمانية والنقود المصرفية.

2- **المتاحات شبه النقدية:** و تمثل مجموع الأصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة و تتضمن الودائع التالية:

أ – **الودائع لأجل:** حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة والمتفق عليها بين المودع و المؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع

ب – **الودائع بإخطار:** ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك مدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

ج- **الودائع على الدفاتر:** مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

د – **الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب:** وتضم كل من:

- **السندات الخاصة:** (سناد الأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن)، وكذا سندات الصندوق.

[1] محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ص56.

- **السندات العامة:** وتشمل سندات الحزينة القصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الحزبية في ذائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

بعد تعرضنا لكمية النقود أو الكتلة النقدية، نستعرض مقابلاتها، وهنا نخوض في بعض الجوانب المحاسبية الخاصة بالأرصدة النقدية وميزانية البنوك في 12/31/... لتحديد الوضعية النقدية للبنوك بتاريخ معين.

- الجهات المصدرة للنقد: هي البنك المركزي، وبنوك الودائع، ومؤسسات التوفير والخزينة العمومية عند بعض الأنظمة (أي: E، D، DT)، حيث تعتبر هذه الجهات المصدرة للنقد محاسبيا **مدينة**، والمستفيد منها **دائنا**، ونعني بالمستفيد الجمهور (أفراد ومؤسسات)، لأنه صاحب الحق فقي اقتناء السلع والخدمات وإطفاء الديون[1].

وللكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في:

أ- **الأصول الخارجية:** وتتمثل في كل من الذهب والعملة الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي.

ب - **القروض المقدمة إلى الخزينة:** وتعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وإن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود.

ونجد فيها ما يلي:

- **السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك:** و تتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنت لفائدة الحزينة العمومية، ويكون هذا الحجر وسيلة لتمويل الحزينة العمومية، وتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدثها البنك.

[1] عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 131.

- **تسبيقات البنك المركزي:** تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية.

- **ذمم على الأفراد والمنشآت على الحزينة:** تتمثل في الودائع التي يكوها الأفراد والمنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها، حسابات تحت الطلب حسابات لأجل وسندات.

ج - **القروض المقدمة للاقتصاد:** وتتمثل في المستحقات الممنوحة للمؤسسات والتسبيقات المقدمة للعائلات وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة إلى انخفاضها.

المطلب الثالث: المجمعات النقدية

حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الإقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية ، وبغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة.

1- مجمع المتاحات النقدية M1:

ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي ، وتشمل المتاحات النقدية كل من[1]:

أ - **الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة:** وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

ب - **مختلف الودائع تحت الطلب :** وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية و الخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان الغير الماليين.

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية ، دار الفكر للنشر والتوزيع، ص15.

2- مجمع الكتلة النقدية M2:

يشمل هذا المجمع كل من مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح الحصول على سيولة نقدية، ويضم هذا المجمع كل من:

أ - **مجمع المتاحات النقدية M1:** وهي التي تم تحديد مكوناتها سابقا.[1]

ب - أشباه النقود: وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية:

- ✓ **الودائع ذات أجل استحقاق محدد:** وهما الأجل يكون محدد مسبقا بين البنك و الزبون.
- ✓ **الودائع بإشعار أو بإخطار:** وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب و ذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب.
- ✓ **الودائع المخصصة:** تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة، مثل ما تودعه شركة ما من أجل دفع أرباح مساهميها، أو دفع أجور عمالها... إلخ.
- ✓ **سندات الصندوق:** التي تصدرها البنوك وتستحق بعد أجل محدد، مقابل هذه السندات يقوم المكتب بإيداع مبلغ نقدي يمكن السحب منه في هذا الأجل.
- ✓ **الودائع الدفترية:** أو ما يسمى بودائع الادخار الموجودة لدى البنوك، عليها فوائد ويمكن سحبها عند الطلب ولكن بدون استعمال شيك، أي لا يستعملها للدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب، إذ لا بد من قيام صاحبها بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب، وتضاف إلى هذه الودائع (الدفترية) الودائع قصيرة الأجل الموجودة لدى الخزينة العمومية.

وهكذا نلاحظ أن كل هذه الودائع تستعمل كو سائل دفع ولكن ليس عند الطلب في نفس الوقت ماعدا الودائع الدفترية، أي أن سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب ومن ثم أقل سيولة من مجمع المتاحات النقدية .

ب- مجمع السيولة الاقتصادية M3: [2]

ويعتبر من أكبر المجمعات النقدية توسعا حيث يضم إلى جانب المجمع النقدي، الوظيفات القصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وتكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى

[1] بشيكر عابد ، نمدجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008، مذكرة ماجيستير ،2009-2010،ص20
[2] بشيكر عابد ، مرجع سابق ،ص21

صناديق التوفير والإحتياط، وكذا سندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص و المؤسسات الغير المالية، وفي الأخير يمكن تلخيص مختلف المجمعات النقدية وفق المخطط التالي:

شكل رقم (1-1): مكونات المجمعات النقدية M1 , M2 , M3

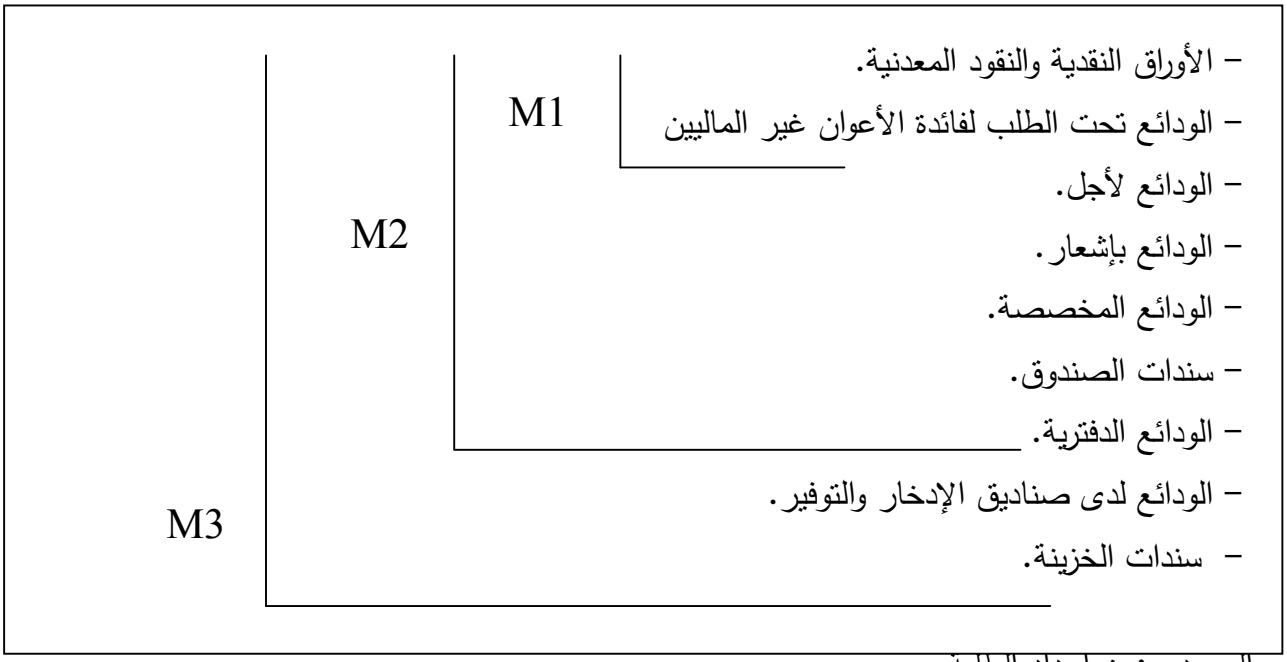

المصدر :من إعداد الطلبة

المبحث الثالث:السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية و ذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد ، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات ،الوسائل و الصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها.

المطلب الأول:تعريف السياسة النقدية :

باعتبار السياسة النقدية فرع من العلوم الاقتصادية الذي يعد من العلوم الاجتماعية والتي من أهم قواعدها أن العلوم الاجتماعية علوم نظرية تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى حسب الظروف ، فإنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد للسياسة النقدية وهو ما برز في تعاريف الاقتصاديين المختلفة التي سنقدمها ، فمنهم من

عرفها على أسسا أدواتها ، و منهم من ربط مفهومها بأهدافها و اتجه آخرون للتركيز على عناصرها ودورها في الرقابة[1] .و أهم التعاريف التي يمكننا ذكرها هي:

-يعرفها حسين بن هاني على أنها "التدابير و الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود و تنظيم عملية إصدارها ، بما يكفل سرعة و سهولة تداول وحدة النقود و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة.[2]

يركز هذا التعريف على تداول النقود و السيولة العامة كجزء أساسي من عمل السياسة النقدية ،لكنه لا يحدد الأهداف التي تسعى إليها.

-أما أحمد زهير شامية فيعرفها بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليها ،بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"[3]

يركز هذا التعريف على جانب محدد من السياسة النقدية وهو الرقابة على الائتمان ، ولا يتضمن الجوانب الأخرى كالرقابة على الإصدار النقدي ، تحديد دور النقد في الحياة الاقتصادية و تحديد أهداف السياسة النقدية .

-في حين يعرفها المفكر المصري عبد المطلب الحميد بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم)في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة "[4]

يشير هذا التعريف إلى مفردات السياسة النقدية والية تطبيق ،لكنه يهمل الأهداف التي هي جوهر السياسة النقدية

---

[1]-علي كنعان،النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،ط1،دار المنهل اللبناني، 2012،ص450.

[2]-حسين بن هاني، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان ،2002،ص142.

[3]-احمد زهير شامية ،اقتصاديات النقود و المصارف ،منشورات جامعة حلب ،2000،ص323.

[4]-عبد المطلب عبد المجيد ،مرجع سابق،ص272

–ويعرفها علي كنعان بأنها "مجموعة الاجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقود ،سعر الفائدة ،أدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي ، واستقرار المستوى العام للأسعار ، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[1]

استنادا لهذا المفهوم الموسع للسياسة النقدية يمكن تحديد خصائصها التالية

*مجموعة من الإجراءات و التدابير وتتضمن الإجراءات جميع القوانين ، القرارات ، التنظيمات وطرق وأساليب العمل النقدي وإدارة المصارف وتنظيم طرق الدفع الداخلية و الخارجية ،تحويل العملات وغيرها وهي إجراءات نقدية تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى الأهداف المطلوبة .

*السلطات النقدية هي صاحبة الحق و الصلاحية في القيام بالإجراءات النقدية.

*تستخدم السلطات مجموعة الأدوات النقدية:منها ما هو أساسي سعر الفائدة ،عرض النقود،سعر الصرف يتفرع عنها بعض الأدوات الثانوية مثل نسبة الاحتياطي القانوني ،رأس مال البنك وغيرها من الأدوات التي يمكن أن تخدم أهداف السياسة النقدية.

*تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و النقدية كالحفاظ على الاستقرار و التوازن النقدي ،تحقيق التوازن و الاستقرار في المستوى العام للأسعار وغيرها .

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية :

حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي ،فتحقيق أهداف نهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية كأهداف وسيطة وهي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية ، لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على النتائج المحلي و مكوناته.

1–الأهداف الأولية:

تمثل نقطة البداية في استراتيجية السياسية النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنها يجب

[1]–علي كنعان ،مرجع سابق ، ص452

تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلى صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة .[1]

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات : الأولى ،هي مجمعات الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية ، مجموعة احتياطات البنك ، احتياطات الودائع الخاصة غير المقترضة ، اما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتشمل الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد .[2]

2-الأهداف الوسيطة :

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر عليها وبالتالي فهي بمثابة إعلان لاستراتيجية السياسة النقدية ، لانه بعتبيره عن أهداف يلتزم بوضوح بالتحرك إذا لم يتم بلوغ هذه الأهداف ، لذلك فإن البنك المركزي يتسلح بمبرر قوي يخول له الصمود أمام التماسات السلطة العامة في حالة حثه على ابداء المزيد من المرونة ، فالأهداف الوسيطة عندما تنشر تشكيل ضمانات لاستقلالية و استمرارية السياسة النقدية .

ومن الشروط الواجب توفرها في الأهداف الوسيطة أن يكون الهدف عاكسا للهدف النهائي المتوخى ويكون للبنك المركزي القدرة على ضبطه و أن يكون سهلا وواضح الاستيعاب من قبل الجمهور .يعتمد الكينزيون معدل الفائدة كمؤشر و السيولة النقدية كهدف وسيط فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات معدلات الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات تغيرات المجمعات النقدية.

بينما يعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر و القاعدة النقدية كهدف وسيطي وهم على عكس الكنيزيين يرون أن معدل الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية.[3]

---

[1]-عباس كاظم الدعمي ،السياسات النقدية و المالية –وأدوات سوق الأوراق المالية –،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط 2 ، 2014 ،ص 124 .

[2]-صالح مفتاح،مرجع سابق،ص 124 .

[3]-وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ،قضايا نقدية ومالية ،دار المنهل اللبناني ،ط1، 2000،ص ص 193-195.

3-الأهداف النهائية :

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستوى التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات المختلفة و النظم الاقتصادية و الاجتماعية السائدة وظروف احتياجات و أهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة .أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد.[1]ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في :

-تحقيق الاستقرار في الأسعار :

وهو من أهم أهداف السياسية النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي .فمتغير الأسعار سوف يؤثر على الوضع المعاشي للسكان ، لأن التضخم سوف يوثر سلبا على الفقراء بانخفاض دخولهم بينما تزداد ثروات الأغنياء من خلال ارتفاع الأسعار ويمكن أن يحصل الخلل الاجتماعي إدا ما استمر التضخيم طويلا.[2]

-تحقيق الاستخدام الكامل :

حيث تقوم السلطات النقدية بتثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك من خلال اتخاد جميع الإجراءات الكفيلة لتجنيب الاقتصاد مشاكل البطالة وذلك عن طريق زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة كافة .[3]

- **تحقيق معدلات نمو معدلات اقتصادية مناسبة :**

ويراد بع تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية بتحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين .وتكون مهمة السياسة النقدية

---

[1]-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2004،ص ص 112-113

[2]-علي كنعان ، مرجع سبق ذكره ، ص455.

[3]-عوض فاصل اسماعيل الدليمي ،النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الوصل ، 1990،ص 586.

هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني و المعروض النقدي وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في مسار نحو النمو السريع .

- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات :

ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع و الخدمات ، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية ، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات . فتحقيق التوازن الخارجي يكون عبر المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. [1]

المطلب الثالث:أدوات السياسة النقدية

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن الأليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقا وفق السياسة الاقتصادية الكلية ، وهي تختلف من دولة الى أخرى تبعا لتفاوت النظام السياسية ، الهياكل الاقتصادي ودرجة تطور الأسواق المالية والنقدية ، وتنقسم إلى :أدوات مباشرة وأخرى غيره مباشرة .

- الأدوات غير المباشرة –الكمية-

تستهدف التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي خاصة وكلفته وبالتالي على الكميات المعروضة في الاقتصاد ،يطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البونك المركزية ، واستعلمت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصادية لتوفر شروط معينة[2] وأهمها:

[1]-عبد المنعم السيد علي،اقتصاديات النقود و المصارف في النظم الرأسمالية و الاشتراكية و الأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق،الجامعة المستنصرية ،بغداد ' الجزء الأول ،1984،ص 337.

[2]-زكريا الدوري ، يسرى السامراني ،البنوك المركزية و السياسات النقدية ،اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ،2006، ص 192.

-معدل إعادة الخصم R ediscount rate:

سعر أعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذوق حكومية أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونه بهذه الأوراق والأذون لذلك يطلق عليه أحيانا "سعر البنك ويقصد به السعر الذى يحدده البنك المركزي[1].

تسمى هذه السياسة بسياسة إعادة الخصم ، ومؤداها يقوم على إمكانية البنك المركزي في ضبط أسعار الفائدة والتحكم فيها بالزيادة والنقصان تبعا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،فهذه الإمكانية توفر له سبل التأثير على حجم الائتمان من خلال العلاقة بينه وبين البنوك التجارية ، فإذا كان هناك تضخم يرفع البنك المركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائها ، الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعملائها إلى التخفيض من حجم الائتمان ،أما إذا كان هناك انكماش ، فإن المصرف المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإفراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.[2]

- نسبة الاحتياطي الإجباري Required Legal Reserve Ration:

إن نسبة أو متطلبات الاحتياطي النقدي هي نسبة الأرصدة النقدية Cp إلى الودائع D ، التي يطلب المصرف المركزي من المصارف التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل رصيد دائن ودائم وهنا يجب التفرقة بين هذا المعدل ونسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك المركزي من نقود في خزائنه، حيث أن الأولى كانت تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق المودعين ، أما نسبة السيولة فقد تحدد طبقا للأعراف البنكية أو طبقا للقانون أو بشكل اختياري.[3]

واستنادا إلى هذا الأسلوب تقدم البنك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي ، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي ، ويشار إلى نسبة الاحتياطي القانوني بالحرف z . فإذا كانت هذه النسبة 0,2 وقيمة

---

[1]- محب خلة توفيق ،الإقتصاد النقدي و المصرفي ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2011 ،ص361

[2]- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، بهاء الدين للنشر و التوزيع ،ط1 ،2003، ص118.

[3]- متولي عبد القادر ،اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر ناشرون و موزعون ،ص191.

الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية 200 بليون دولار . ففي هذه حالة يكون مجموعة قيمة الحتياطي المودع لدى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية مسار إلى 40 بليون دولار . أما إذا بلغت قيمة الودائع المصرفية 40 بليون دولار ، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 0,2 عندئذ يصبح العرض الكلي للنقود200 بليون دولار (40/0,2=200 بليون دولار) وعند ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 0,25 ينخفض حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية إلى 160 بليون دولار (0,25/ 40=160بليون دولار) ، فتنخفض قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض ، أي ينخفض عرض النقود.[1]

عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة المحفظة الاستثمارية .[2]

هي كناية عن تقنية تسمح للمصارف المركزية بتعديل عرض الاحتياطات مع بيع للسندات (سندات الدولية بشكل أساسي) في السوق المفتوح . المزيد من الإيضاح تفترض الإجابة على السؤال التالي : كيف تعمل هذه التقنية ؟ إدا افتراض أن سلطات المصرف المركزي تريد رفع احتياطات المصارف الأعضاء فهي تبدأ بشراء الأوراق المالية الصادرة عن الدولة من الوسطاء في سوق السندات ، مسددة هؤلاء الوسطاء بشيكات مسحوبة على المصرف المركزي . أن الوسيط الذي قام ببيع السندات سيودع بالتأكيد الشيك الذي تلقاه من المصرف المركزي ، أسوة بأي شيك آخر ، في مصرفه التجارية. هذا الأخير سيرسل الشيك الصادرة عن المصرف المركزي لتحصيله وقيده لحسابه . ينشأ عن ما تقدم أن مصرف الوسيط يرفع من احتياطاته لدى المصرف المركزي ،في حين أن أي من المصارف التجارية الأخرى لم يخسر أبدا من احتياطاته المودعة في المصرف المركزي المذكور.[3]

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي ،الإصلاح النقدي ، دار الفكر الجزائري ، ط1، 1993 ،ص34 .

[2]–أحمد رمزي محمد عبد العال ،العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة و فاعلية السياسة النقدية –تحليل رياضي و قياسي ، المكتب العربي للمعارف القاهرة،ط1،2014،ص 95.

[3] وسام ملاك ،مرجع سابق ،ص240.

شكل رقم(1-2) ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود وسعر الفائدة.

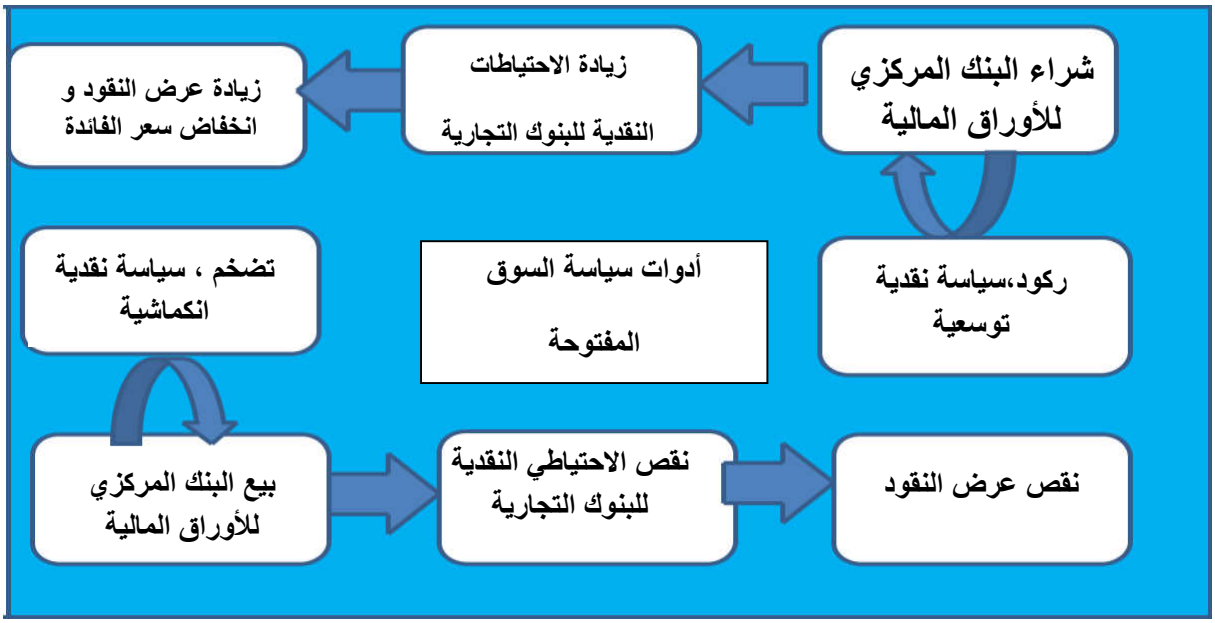

المصدر:محمد سعيد السمهوري ، اقتصاديات النقود و البنوك ،ط1،دار الشروق الأردن ،2012،ص202،بتصرف

الأدوات المباشرة للسياسة النقدية – الكيفية –

ويطلق عليها أيضا الأدوات الكيفية ، وكذلك الأدوات التميزية ، ويرجع اللجوء إلى تلك الأدوات إلى اعتبارات عديدة من أهمها محاولة تلافى العيوب التي تتولد على الأدوات العامة وحدها للتأثير على عرض النقود ، وقد تستخدم أيضا الأدوات الخاصة لتعضيد الأدوات العامة .

والهدف من استخدام تلك الأدوات هو إحداث تغييرات هيكلية في هيكل الائتمان و بالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين مثل القطاع التصديري من اجل تشجيع الصادرات وعلى الأخص الصادرات السلعية ، وقد يكون الغرض هو الحد من الائتمان في قطاع معين وإتاحة الائتمان لأغراض المضاربة ، وكذلك الائتمان في قطاع التجارة مثل تجارة السيارات .[1]

[1]-عبد المطلب عبد الحميد،السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي،دار الجامعة ،2013،ص29.

خلاصة الفصل :

نستخلص مما سبق إن النقود أداة من اذوات التبادل بين الأفراد ومع زيادة المبادلات أصبح الفرد يستطيع إشباع حاجاته من السلع و الخدمات المختلفة ، حيث انقسمت النقود إلى أربعة أنواع تتفق وتطورها الى النقود السلعية ،النقود المعدنية ،النقود الورقية ، النقود الكتابية .

كما تتميز النقود بعدة خصائص تميزها عن غيرها ، منها ما يتعلق بطبيعة وظائفها مثل القبول العام في التداول ، و السيولة الكامنة فيها ،وعدم اختفائها من التداول كما هو حال السلع الأخرى ومنها ما يختص بطبيعة المادة التي تصنع منها النقود :مثل سهولة الحمل و النقل ،و التجانس والقابلية للتجزئة ،والصلابة و مقاومة التلف و الندرة النسبية .

كما جاءت السياسة النقدية بأهدافها وأدواتها تعبر عن الوضع النقدي للدولة الذي يمكنها من اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة للنهوض بالقطاع المصرفي كونه المحرك الاقتصادي لأي دولة.

الفصل الثاني:

العلاقة بين العرض النقدي والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

بعد ما تعرفنا في الفصل الأول عن تعريف النقود والوظائف التي يقوم بها النقود ، وأشكالها و تحليل الكتلة النقدية ومقابلاتها ، في هذا الفصل سنتناول كل ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي وبعض مؤشراته والأسباب و الظروف التي تضافرت و تشابكت للوصول إلى مرحلة من عدم وجود الاستقرار الاقتصادي، منها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الكلي، ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي واضطرابات القطاع المالي وضعفه.

سنلجأ في هذا الفصل إلى إيضاح العلاقة بين العرض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية النقدية ونخص بالذكر المتغيرات التالية: "التضخم، سعر الصرف، وتوازن الخارجي ،و ميزان المدفوعات العامة ،خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :ماهية الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث : أثر العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أكر هاجس الدولة في سعيها لتحقيق الاستقرار حاسة البلدان النامية منها وذالك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والتجارية باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذالك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، التهام، الملالة، الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام الأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقى مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي بتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[1].

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول معدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر الظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عيد معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد التحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإلحاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الإقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية

[1] سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1973، ص162.

المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في المشار الإقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق هدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي حول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وخزين السلع بدلا الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية، وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسية المالية في خدمة الاستقرار الاقتصادي؟

المطلب الثاني: العوامل المؤدية إلى عدم وجود استقرار اقتصادي

هناك جملة من الأسباب و الظروف التي تضافرت و تشابكت للوصول إلى مرحلة من عدم وجود الاستقرار الاقتصادي، منها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الكلي، ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي و اضطرابات القطاع المالي وضعفه، وعدم ملائمة نظام الصرف الأجنبي ويمكن حصر هذه الأسباب في النقاط التالية :

يعتبر توفر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي أحد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم، وعليه فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى اختلال مالي و إلى حدوث العديد من الأزمات المالية فمثلا تؤدي السياسات النقدية والمالية والتوسعية إلي إنعاش النشاط الإقراض[1]، وإلى تراكم شديد للديون مع الإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، دافعة بذلك أسعار الأسهم والعقارات نحو الارتفاع، ومن ناحية أخرى فان السياسات النقدية والمالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم واحتلال الموازين الخارجية قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتزايد نسبة الديون التي تهدد

[1] ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29 ماي 2004، ص3-8.

البنوك بالإفلاس فقد كانت العوامل الاقتصادية الكلية وبصفة خاصة انتعاش النشاط إلى إقراض وراء ضعف القطاع المالي[1] في الكثير من أمريكا اللاتينية وغيرها من الأسواق الناشئة.

1- تقلبات شروط التبادل التجاري:

يمكن أن تؤدي الصدمات والتقلبات الحاصلة في شروط التبادل التجاري، و ارتفاع معدلات الفائدة الدولية، إلى عدم الاستقرار المالي، و إلى انخفاض في مداخيل الدولة و المؤسسات المقترضة، مما يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية و الخارجية كما يمكن أن تؤدي في النتيجة إلى مشاكل في خدمة الدين و تراكم القروض غير المنتجة[2].

وهو ما يترتب عنه في النهاية حدوث أزمة مالية.

2- التقلبات في أسعار الفائدة:

تعتبر التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة أحد أهم العنابر المسببة للازمات وخاصة في الدول النامية فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فحوالي 50 % إلى 67%، من تدفقات رؤوس الأموال سببها المباشر التقلبات العالمية في أسعار الفائدة.

3- التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم:

منذ توقف العمل بنظام " بريتون وودز " لأسعار الصرف الثابتة في السبعينات، حضي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبر في محاولات للحد من الآثار المدمرة التقلبات الواسعة في أسعار الصرف التي تعتبر أهم مصادر الاضطرابات على المستوى الكلى، و أحد الأسباب الرئيسية في حدوث العديد من الأزمات المالية، فعلى سبيل المثال : محافظ بعض البلدان على رأس المال الأجنبي على ترتيبات أسعار الصرف، وهنا لا توفر الحماية الكافية ضد المغاربة المزعزعة للاستقرار من خلال إبقاء أسعار الصرف عملاها ثابتة ضمن نطاقات ضيقة وهو ما اعتماد ترتيبات مستدامة لسعر الصرف.

---

[1] Michel Figer et ludger Shuknecht, Trade, Financial Crises, World Trade organization, United state, 1999, P26.

[2] Op. Cit. P 26.

كما أن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلمة إلى أقصى حد ليس في البلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم و بالتالي لا بد من إيجاد إطار التعاون الدولي التحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف

وعلى المستوى المحلي، فإن التقلبات في معدلات التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية و حواسا منح الائتمان و توفير السيولة ، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية و دول العالم النامي.

كما أن هناك آثارا ملبية أخرى على مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي و التي كان لها دور هام في التمهيد لحدوث الأزمات المالية[1].

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الإقتصادي والموظف الكامل والإستقرار في القوة الشرائية للعملة كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى عفيف الموظف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد و توازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول بعي تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميرا زان المدفوعات[2].

1- التضخم: يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها العديد من الدول ونسعى لعلاجها بمختلف السياسات ويمكن تعريف التضخم بأنه " الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا، بحيث أنه كلما ارتفع المستوى العام للسلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود"[3].

وفي هذا المجال هناك عدة نظريات حاولت تفسير ظاهرة التضخم حيث أن بعضها حاول تفسيرها من جانب الطلب، أي أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة

[1] ناجي التوني، مرجع سابق، ص4.

[2] إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 373.

[3] محمود حسن الوادي وآخرون، "مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 310.

العرض والبعض الأخر حاول تفسير ظاهرة التضخم من جانب ارتفاع التكاليف، وذلك عندما تلجا عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر في الناتج الكلي وينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار نظرا لزيادة تكاليف عوامل الإنتاج كما أن هناك من يرى بأن التضخم مسببه التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وهذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي[1].

وما تقدم يمكن القول أن للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات فالدولة التي تكون أسعار منتجاتها مرتفعة تكون في مستوى تنافسية ضعيف مقارنة مع منتجات الدول الأقل سعرا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون مسببا في عدم استقرار الاقتصاد.

ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد هذا تعمد السياسات الاقتصادية على حمله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

2- البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا ويمكن أن تعرف البطالة بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تحد عملا" وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي وللبطالة عدة أنواع منها البطالة الهيكلية، البطالة الاحتكاكية، الموسمية ، المقنعة وغيرها وتختلف هذه الأنواع من ظرف لآخر[2].

[1] عارف أحمد العساف وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2009، ص 186.

[2] محمود حسن الوادي، المرجع السابق، ص 31.

وباعتبار البطالة ظاهرة تعاني العديد من الدول فإن هناك من حاول علاجها فمثلا النظرية الكلاسيكية عالجت ظاهرة البطالة جلال تخفيض الأجور النقدية والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي، بينما النظرية الكينزية فإنها ترى ضرورة المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة في معدلات الأجور تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن الأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة.

ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل[1].

3- ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمية وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي والى غير ذلك مما ينتج عنه حقوق والتزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم "ميزان المدفوعات"، حيث يعتبر هذا الأخير ذو أهمية كبيرة باعتباره مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي لأي قطر كما أن المعاملات الاقتصادية التي يتم تسجيلها ميزان المدفوعات تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي[2].

ويتم التقييد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنة من الناحية المحاسبية، ويتكون هذا الأخير من أربعة حسابات رئيسية تتمثل في الحساب الجاري والذي يعتبر أهم حساب في ميزان المدفوعات والذي يتضمن حساب التجارة المنظورة وغير المنظورة بالإضافة إلى حساب

[1] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 138.

[2] شعيب ب ونوة وزهرة بن يخلف، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، د س، ص ص 111، 110.

التحويلات من جانب واحد، والحساب الثاني هو حساب رأس المال والذي يتضمن التدفقات الرأسمالية الداخلة و الخارجة اتجاه العالم الخارجي، والحساب الثالث يتمثل في حساب أو فقرة السهو والخطأ والذي يستخدم هدف التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات في وجود خلل أي عدم التوازن بين القيد الدائن و القيد المدين أما الحساب الأربع فيتمثل في ميزان التسويات الرسمية أو الذهب والنقد الأجنبي ويقيس هذا الحساب التغير في الاحتياطات المالية الرسمية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي[1].

وعادة ما يتعرض ميزان المدفوعات إلى خلل مما يجعله غير متوازن من الناحية المحاسبية إلا أنه توجد أنواع من الإختلالات يمكن التمييز بينها حسب الأسباب التي أوجدها فهناك الاحتلال العارض، الاحتلال الموسمي والاحتلال الهيكلي وغيرها، إضافة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى إحداث هذا الخلل منها أسباب تتعلق بيكل التجارة الخارجية للدولة أو أسباب ناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية أو نتيجة لظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بها و غيرها من الأسباب التي يمكن أن تحدث خللا في ميزان المدفوعات على الدولة القيام بمعالجة هذا الخلل ففي حالة حدوث عجز اعتماد الدولة على مواردها الداخلية أو تلجأ إلى مصادر خارجية لتمويل هذا العجز والاقتراض من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

ومما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق هيكل الصادرات والواردات حيث أنه عناء تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد و بالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد في وضعية جيدة مما اقتصادي على المستوى الكلي.

---

[1] ب. برنيه و إ. سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص ص 96، 98.

[2] أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع والتوزيع، لبنان، 2013، ص ص 99، 102.

4: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و يتضح من هذا التعريف أن النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بتوزيع الدخل الكلي بين الأفراد، أو يهتم كذلك بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع و الخدمات و الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله فقد تحصل كل طبقة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلى، كما أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتحقيق معدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط معدل النمو السكاني حتى يمكن القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع[1].

المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تختلف آثار العرض النقدي من خلال اختلاف المتغيرات المتعلقة به فمن خلال هذا المبحث سوف نحاول تبيان العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة والتضخم وسعر الصرف و التوازن الخارجي.

المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والتضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، كما يمكن تعريفه وبنفس القدر من الدقة على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود.[2]

يمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار من خلال المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود)، إذ أنها تؤكد وجود علاقة طردية تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بحيث أي زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه"، كما تعني هذه النظرية أن مستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير المستقل وهو كمية النقود

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003، ص 21.

[2] محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 440.

(عرض النقود)، ففي ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيرا مستقلا والسعر متغيرا تابعا، وأن السعر هو نتيجة وليس سببا .[1]

والحد ثابت معدوم لأننا في اقتصاد نقدي يعتمد على النقود في التبادل وبالتالي فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم.[2]

ويمكن التعبير إحصائيا عن تلك العلاقة بالمعادلة التالية[3]:

حيث P: المستوى العام للأسعار.

M: عرض النقد المتداول.

Q: كمية الإنتاج الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.

الشكل رقم (2-1): علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك

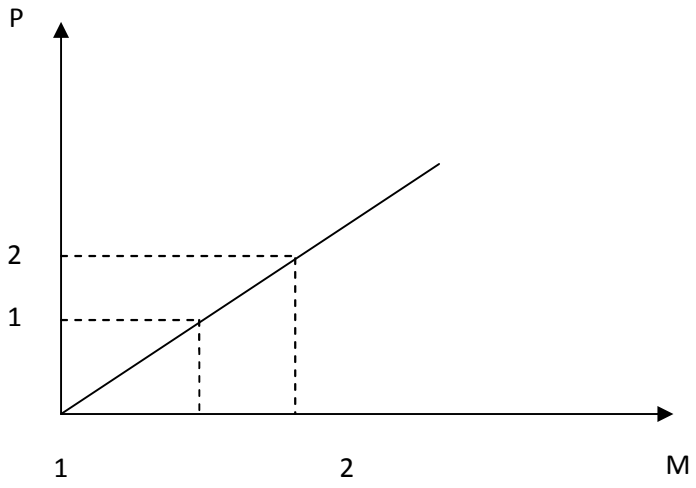

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 228.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظريات النقدية ،ط2،دار وائل للنشر ،عمان-الاردن،2014، ص 204.

[2] عبد القادر خليل، مرجع سابق،ص 228.

[3] هيل عجمي جميل الجابي، المرجع السابق، ص 204.

أما رأي المدرسة الكينزية، فإن التضخم فسر على أساس أنه (تضخم الطلبà، وبالأخص الطلب الاستثماري الخاص، فقد كان على كينز أن يبين تأثير النقود على مستوى الإنفاق الاستثماري الخاص لكي يصل إلى تأثيرها على مستوى الأسعار[1]، فالزيادة في الطلب الكلي عند مستوى الثابت للناتج يخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار ويستمر في الارتفاع طالما استمر وجود قوى تضخيمه متمثلة في فائض الطلب[2]، وبعبارة أخرى إن أي زيادة تحصل في مكونات الطلب الكلي كزيادة الانفاق الاستثماري العام أو الخاص، أو زيادة الانفاق الحكومي، أو صافي التجارة الخارجية فإنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم[3].

وجاء رأي النقديين وأولهم فريدمان داعما للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون أن فاائض كمية النقود عن حجمها الأمثل، يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار وبالتالي حدوث التضخم[4].

المطلب الثاني: العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[5]، كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.[6]

ولتحليل العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف الأجنبي فإن أي تغير يحدث في عرض النقدي سيؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار أن عرض النقدي متغير مستقل وثاني متغير تابع، إذ لخصت النظرية الكمية للنقود بأنه أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في

---

[1] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 293.

[2] نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001، ص 389.

[3] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، المرجع السابق، ص ص 290-291.

[4] نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص 407.

[5] الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 10.

[6] بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص 14.

الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الملحية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.[1]

يتضح من ذلك أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة طردية ومباشرة هذا في حالة ثبات المعروض النقدي الأجنبي إذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف.

أما في حالة تغير العرض النقدي الأجنبي مع عرض النقدي المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في العرض النقدي مؤثرا على سعر الصرف[2]، فضلا عن ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر داخل البلد مما يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بودائع العملة الأجنبية ولذلك أثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور قيمة العملة الوطنية فتنخفض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي مع مراعاة شروط تخفيض العملة، وكذاك يجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرة بقيمة العملة الوطنية .

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي وترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[3]،

[1] جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي (النظريات والممارسات)، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 75.

[2] عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبورين أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة –القادسية لعلوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، ع 10، 2008، ص 13.

[3] أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2010–2011، ص 63.

مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع سعر الصرف بحيث يؤدي إلى تحسين الحساب الجاري وزيادة حجم التشغيل ومن ثم زيادة الدخل وتبقى هذه العملية باستمرار إلى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى الدخل يتناسب معه أو قادر على استيعاب الزيادة الحاصلة في عرض النقود. [1]

المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة

تعرف الميزانية العامة على أنها بيان مفصل لما تعتزم الدولة على إنفاقه وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها، بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعاتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة [2].

كما تعرف على أنها خطة مرسومة للسياسة الاتفاقية الحكومية ولذلك فإن لها آثار اقتصادية واجتماعية متنوعة على مستوى الدولة واقتصادها القومي، فهي تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة كما تعمل على التنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة وتسهيل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية[3].

ويأتي تأثير عرض النقود في الميزانية العامة من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن زيادة في المعروض النقدي سيدفع حتما نحو زيادة النفقات الحكومية لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع والخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الميزانية[4].

حيث تؤدي التغيرات في نفقات الحكومة أو ضرائبها غالبا إلى تغيير في الدخل الإسمي ولكن تعتمد درجة التغير على وسائل تمويل النشاط الحكومي، فإذا مولت عن طريق الضرائب كان تأثير النفقات على الدخل بسيطا جدا ولا يتعدى تأثير جانب العرض ولكن إذا كانت وسيلة التمويل بطريقة العجز في الميزانية أدى ذلك إلى تغيير كل من مجموع الطلب ومجموع الدخل، وتزداد حدة هذا التغيير

---

[1] عبد الحسي جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، المرجع السابق، ص 13.

[2] محمد إبراهيم اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2017، ص 169.

[3] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010ن ص 142.

[4] عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، المرجع السابق، ص ص 11-12.

إذا كان مصحوبا بتغير في عرض النقدي بدلا من التمويل عن طريق السندات الحكومية، فتمويل العجز عن طريق بيع السندات للقطاع الخاص غير المصرفي أو إلى الجهاز المصرفي بدون احتياطات زائدة وإلى المستثمرين من القطاع الخاص لن يغير من العرض النقدي، ولكن وسائل تمويل العجز الأخرى تؤدي إلى تغير عرض النقدي.

فتحويل نفقات وزارة المالية عن طريق مديونيتها للبنك المركزي أو عن طريق بيع السندات للبنوك المركزية الأجنبية يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية وكذلك العرض النقدي، أما عملية تمويل النفقات عن طريق بيع سندات للبنوك التجارية ذات الاحتياطات الزائدة أو عن طريق حساب وزارة المالية في البنوك التجارية فإنها تزيد من المعروض النقدي ولكن تبقى القاعدة النقدية بدون زيادة.

ولقد أشارت النظرية الكينزية بأنه عندما لا يصاحب العجز في الإنفاق الحكومي تغيرات في عرض النقود فإن الآثار الانكماشية لعجز الموازنة العامة على الإنفاق قد تعادل آثار تغيرات الإنفاق الحكومي على الدخل الكلي[1]، كما يرى النقديون بأن عجز الموازنة وتزايد عرض النقدي هما من المصادر الرئيسية للتضخم حيث تشير علاقات الارتباط بين هذه المتغيرات إلى وجود علاقات قوية موجبة بينهما[2].

يؤدي تمويل العجز من خلال زيادة القاعدة النقدية إلى زيادة عرض النقود بشكل مباشر وغير مباشر من خلال خلق احتياطات إضافية ونمو الودائع، أما العجز الذي يتم تمويله ببيع السندات إلى القطاع الخاص أو إلى الأجانب فقد يؤدي إلى زيادة عرض النقود وقد لا يؤدي إلى ذلك، وهكذا يمكن القول أن الأثر التضخمي للتمويل بالعجز يعتمد على من يقوم بشراء الإصدارات الجديدة من السندات الحكومية وكيفية دفع قيمتها، كما يتم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض المحلي أو الضرائب أو من خلال البنك المركزي[3].

ولعل من أهم الآثار المختلفة لعجز الموازنة هي حدوث التضخم من خلال الإصدار النقدي حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أسرع

---

[1] باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديين)، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1987، ص ص 478-479-480.

[2] مجيد الكرخي، دراسات النشاط المالي للدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015ن ص 124.

[3] باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المرجع السابق، ص 447.

من زيادة معدل زيادة الإيرادات التي سيتحصل معظمها بفترة تباطؤ أمدها سنة أو أكثر فيزداد العجز، وإقدام الحكومة على زيادة إصدار النقود وهكذا تستمر السببية في التصاعد نحو مزيد من عجز الموازنة [1].

إن العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة لم تقتصر على هذا فقط وإنما يمكن أن تمتد آثارها إلى ميزان المدفوعات أيضا بحيث تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة موجبة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، أي أن عجز الموازنة العامة الحكومية) يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري.[2]

المطلب الرابع: العلاقة بين العرض النقدي والتوازن الخارجي

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري فهو يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر ويعبر عنها بالمعادلة التالية [3]:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد – (X) إجمالي واردات البلد (M) ويسمى أيضا بالتجارة غير المنظورة (invisible trade) وهو يعتبر الجزء المهم من الناحيتين المحاسبية والاقتصادية كميزان المدفوعات باعتبار أن الناحية الأول تتمثل في أن الميزان التجاري يمثل حجما كبيرا من ميزان المدفوعات مقارنة مثلا بالتجارة غير المنظورة ومن الناحية الاقتصادية يعبر إلى حد ما عن الحالة العامة للدولة من الناحية البنيوية للقطاعات المختلفة للدولة.[4]

---

[1] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص 124.

[2] عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، المرجع السابق، ص 12.

[3] دوحي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 117.

[4] سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 131.

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أن ظاهرة نقدية وليست حقيقية والاختلاف فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقد في داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات.

وتتضح العلاقة بين العرض النقدي وميزان التجاري في أن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة أما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد أو الشركات أو المستثمرين، فعندها يزداد عرض النقود السياسة النقدية التوسعية)، فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد للمستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل[1] ، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري[2].

ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي: [3]

1- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجيا بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيراد (كونها أصبحت أرخص نسبيا من بدائلها المحلية)، وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري.
2- إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة

[1] عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، المرجع الساق، ص 11.

[2] محمد صالح تركي القريشي وناظم نزري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص 470.

[3] عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، المرجع السابق، ص 11.

بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل أثر سياسة النقدية التوسعية إجمالا بالاقتصاد القومي وميزان المدفوعات.

3- إن الارتفاع من المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات والميزان التجاري كما بين ذلك سابقا هذا في حالة السياسية النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود (فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى.

خلاصة الفصل :

نستخلص مما سبق أن الاستقرار الاقتصادي يشكل أكبر هاجس للدولة في سعيها لتحقيق الاستقرار حاسة البلدان النامية منها وذالك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والتجارية كما يعتبر العرض النقدي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة و يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي .

أما رأي المدرسة الكينزية ، فإن التضخم فسر على أساس أنه (تضخم الطلب)، وبالأخص الطلب الاستثماري الخاص ، فقد كان على كينز أن يبين تأثير النقود على مستوى الإنفاق الاستثماري الخاص لكي يصل إلى تأثيرها على مستوى الأسعار كما أن تأثير عرض النقود في الميزانية العامة يأتي خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن زيادة في المعروض النقدي

ينظر المفسرون إلى ميزان المدفوعات على أن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات،

كما أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة طردية ومباشرة هذا في حالة ثبات المعروض النقدي الأجنبي إذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف

الفصل الثالث:

تحليل اثر العرض التقدي على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2001-2019)

تمهيد:

بعد التحليل النظري لمفهوم العرض النقدي بموكوناته وبمقابلاته, والنظريات المفسرة للعلاقة بين العرض النقدي والمتغيرات محل الدراسة المتمثلة في: (التضخم,سعر الفائدة,سعر الصرف,الموازنة العامة والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات...).

سنحاول في هذا الفصل القيام بتحليل اثر العرض النقدي على هذه المتغيرات بإسقاط على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة(2001-2019) ومقارنتها مع التحليل النظري,وكذا دراسة واقع هذا الأثر من وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر

المبحث الثالث: تحليل اثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية للفترة (2010-2019)

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال ،كان لابد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها ،لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا في اغلبه من بنوك أجنبية التي اعتمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني .

وسنتناول في هذا المبحث الإصلاحات المصرفية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرد (المطلب الأول) ، الجهاز المصرفي وفق قانون النقد والقرض(المطلب الثاني)، الجهاز المصرفي بعد قانون النقد و القرض

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال، كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لان النظام البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني.

وسنتناول في هذا المبحث الجهاز المصرفي وبعد إعادة الهيكلة (المطلب الأول)، الجهاز المصرفي وفقا لقانون 1986 (المطلب الثاني)، الجهاز المصرفي وفقا لقانون 1988 (المطلب الثالث).

الفرع الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل وبعد إعادة الهيكلة [1]

شهد النظام المصرفي في هذه المرحلة عدة تطورات وتغيرات، وستناولها بالتفصيل في هذا المطلب ابتداء من فترة قبل إعادة الهيكلة (الفرع الأول) ثم فترة ما بعد هيكلة الجهاز المصرفي (الفرع الثاني).

أولا: قبل إعادة الهيكلة

وكانت هذه الإجراءات على عدة مراحل:

[1] عبد الله، خبابة، الاقتصاد المصري، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 267.

المرحلة الأولى: 1962_1966

1- إنشاء البنك المركزي الجزائري B.C.A :(بنك الجزائر حاليا)، تم إنشاؤه بموجب قانون رقم: 62_144.

2- بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة. ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك[1].

وقد خول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية التالية: [2]

- ممارسة احتكار الإصدار النقدي؛
- دور مصري الخزينة؛
- تسيير احتياطات العملة الدولية ؛
- متابعة السيولة لدى البنوك الأولية.

3- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(C.N.E.P) ، أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64_277 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.

المرحلة الثانية: 1966_1970

وقد تم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية في عام 1966، أسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة وتكرس نشاطاتهما التمويل التنمية الوطنية ، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن الملاحظ أن هدف السلطات من وراء كل ذلك واضحا. حيث أنه بالنسبة لدولة

[1] عبد الله، خبابة، مرجع سابق،ص 268.

[2] محفوظ لعشب، القانون المصري، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2003، ص 12.

فتية لم يزد عن عمرها بضع سنوات، كان من اللازم التحكم في الموارد المالية الوطنية وتوظيفها من أجل بناء أسس خذه الدولة وإقامة تنمية وطنية سريعة ومستقلة.[1]

كما أنشئ البنك الوطني الجزائري (BNA) بموجب الأمر رقم 66-187 بتاريخ 13جوان 1966وجاء ليحل محل البنوك التالية:

- ✓ القرض العقاري التونسي ويضم 60 وكالة بتاريخ 01 جويلية 1966.
- ✓ القرض الصناعي التجاري، أدمج بتاريخ 01 جويلية 1967.
- ✓ البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، أدمج بتاريخ 01 جانفي 1968.
- ✓ بنك الخصم بمعسكر، أدمج بتاريخ 05 ماي 1968
- ✓ بنك باريس وهولندا أدمج بتاريخ 1968.

وفي نفس المرحلة أنشئ القرض الشعبي الجزائري (CPA) بتاريخ بموجب القانون رقم 66 30 -المعدل بالأمر: 67_5 بتاريخ 11 ماي 1967، برأس مال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك الشعبية التالية:

- ✓ القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة.
- ✓ الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

أدمجت فيما بعد ثلاث بنوك أجنبية هي:

- ✓ شركة القروض المارسيلية جوان 1968.
- ✓ الشركة الفرنسية للتسليف والبنك 1972.
- ✓ البنك المختلط (الجزائر - مصر) جانفي 1968.

وتأسس البنك الخارجي الجزائري(B.E.A)، بموجب المرسوم رقم: 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967، منذ هذا التاريخ تم جزأرة النظام المصرفي بإلغاء الرخص التي كانت تمنح للبنوك الأجنبية، كما

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، 4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص179.

أشار Pascallonباسكالون "جزأرة الهياكل المالية يمكن اعتبارها منتهية"، وضم خمسة بنوك أجنبية هي[1]:

- ✓ القرض الليوني الذي أمم في 12 أكتوبر 1967.
- ✓ الشركات العامة .
- ✓ قرض الشمال.
- ✓ البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط.
- ✓ باركليزبنك.

المرحلة الثالثة 1970-1982:

تميزت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي، فابتداء من سنة 1970 قررت السلطات السياسية إسناد مهمة التسيير والتحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية إلى البنوك، مما استلزم إعادة تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد، أما في سنة 1978 فقد ترك النظام البنكي المجال للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة للقطاع العمومي مع إلغاء القرض البنكي المتوسط المدى فيه باستثناء بعض النشاطات مثل النقل والخدمات.

ثانيا: فترة إعادة الهيكلة: 1982-1985 :[2]

نظرا للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي أنجز عليها تغير هيكل الجهاز المصرفي بشكل يتماشى وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الأخرى.

إذا فإن إعادة هيكلة النظام البنكي حسب- بادو شريف" - Badou chérif هدفها الأساسي هو تدعيم اختصاص البنوك يخلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة تهدف أيضا إلى تخفيض سلطة البعض منها التي حققت كسبا يفضل الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر."

ولهذا تم إنشاء بنكين اثنين هما:

[1] عميد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] عبد الله خبابة، مرجع نفسه، ص272.

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B.A.D.R) :

أنشئ بموجب المرسوم رقم:206-82 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدره مليار دينار جزائري وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وتتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بالإضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشئات الخاصة المتواجدة في الريف .

إذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والعمل على تطوير الريف والإنتاج الغذائي .

2- بنك التنمية المحلية :(B.D.L) :تأسس هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 بمرسوم رقم 85-85 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، تولى جزء نشاطات القرض الشعبي الجزائري، والغرض من انشائه خلق تنمية جهوية متوازنة. ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوك من طرف الدولة وخاضع للقانون التجاري وبالإضافة للعمليات المتعارف عليها البنوك الوداع يقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عملية الاستيراد والتصدير ، بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط.

الفرع الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاح النقدي لعام 1986:

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية. وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. وهو من الناحية العلمية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

ودون الدخول في التفاصيل التي جاء بها هذا القانون يمكن مع ذلك التعرض إلى أهم الأفكار التي تضمنها[1]:

[1] عبد الله خباية، مرجع نفسه، ص 272- 273.

- ✓ بموجب هذا القانون، استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
- ✓ وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- ✓ استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض. وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدنهما، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد المدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده .
- ✓ تقليل دور الحزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.
- ✓ إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

كما ارتكزت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة على الجوانب التالية:[1]

- توقيف وإلغاء الوصاية على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- سياسة جبائية تتكيف مع الظروف الجديدة .
- ترقية المنافسة.
- ترقية المؤسسات الصناعية والمالية.
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات.

إذن تدابير اللامركزية ركزت على تليين النظام الموجود، فهنا كبداية لاستقلال النظام البنكي عن تدخلات الحزينة خاصة في تمويل الاستثمارات، ولا مركزية الجزئية لسلطات القرار الاستثماري.

حالة الجهاز المصرفي: أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به، فالضغوطات الاقتصادية كبيرة، وعجز المنظومة المصرفية عن جمع وتعبئة

[1] مصطفى عبد اللطيف، وآخرون، النظام المصري بعد الإصلاحات ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول لكلية الاقتصاد بعنوان: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بشار، يومي 20 21أفريل 2004، ص 51

المدخرات من جهة وتمويل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، لم تساهم بما فيه الكفاية في تحديد الاحتياجات وتحقيق الأهداف بسبب قرارات التسيير الإداري، ولم يكن البنك المركزي هيئة فعلية للإشراف على نظام التمويل وتسيير السياسة النقدية، ولم يكن سوى قاعدة خلفية الإمداد الخزينة بالأموال الكافية، وإعادة تمويل البنوك، فأصبحت الإصلاحات ضرورية.

محتوى الإصلاح في 19 أوت 1986 صدر قانون مصري جديد، وضح دور البنك المركزي والبنوك التجارية على ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق، كما أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض.[1]

الفرع الثالث: النظام البنكي الجزائري على ضوء إصلاح 1988:

إن بعض الأحكام التي جاء بها هذا القانون لم تعد تماشى معا المستجدات التي طرأت على مستوى النظام الجديد للاقتصاد، مما أدى إلى صدور القانون الإصلاحي رقم 88-11 الصادر في 12 جانفي 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وإعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد الذي مس الاقتصاد ويمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

- ✓ موجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يكرس نشاطه في هذا الاتجاه ؛
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- ✓ يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛
- ✓ على المستوى المالي تم دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

[1] مصطفى عبد اللطيف، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51

المطلب الثاني: قانون النقد و القرض

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14/04/1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي.

الفرع الاول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات فضلا عن المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق فبعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية)، وبعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات. [1]

إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسية النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء

[1]- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 1990/04/14، ج.ر، ع16 بتاريخ 1990/04/14.

الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 90-10

جاء قانون النقد والقرض بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته الرئيسية كمحرك أساسي للاقتصاد ووضع الأسس التنظيمية و التسيرية للبنوك والمؤسسات المالية بصورة أكثر تحكما من كل القوانين التي وضعت من قبل.

أول: أهداف قانون النقد والقرض

هدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي:[2]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.

إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 59.58.04 من القانون).

- ضمان تسيير مصر في جيد للنقود
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

---

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لتقيم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي: 29/30 أكتوبر 2004، ص 08.

[2] بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 02، الجزائر 2006، ص ص: 188، 189

ثانيا : مبادئ قانون النقد والقرض

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب بحملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئه ما يلي:

2-1 - الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط):

تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حين تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:[1]

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع المنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد الفائدة طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة سعر من بالقرض.

[1] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر،2012، ص 130.

2-2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (المالية):

فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فلم تعد الحزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:[1]

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة. تقليص ديون الحزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

2-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان (القرض):

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، فأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية وذلك لبلوغ الأهداف التالية:

- تراجع (تناقص) التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

2-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية الاحتكار امتياز إصدار النقود فصدر قانون 90-10 الذي جاء ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة على أية جهة كانت، ووضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض وجعلها

[1] هبال عادل، نفس المرجع السابق، ص131

وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير وتفادي التعارض بين الأهداف.[1]

2-5- وضع نظام بنكي على مستويين:

لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، كذلك فإنه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقيم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.[2]

الفرع الثالث: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض:

وهي تلك الهياكل التي أحدثها القانون النقد والقرض للرقابة على الجهاز المصرفي والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

أولا: مجلس النقد والقرض(C.M.C) :

هو مجلس وطني له مهمة إدارة بنك الجزائر بدلا عن المجلس الوطني الذي أنشئ بموجب القانون السابق للبنوك والقروض 1986، حيث يقوم بصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية ومعاييرها، وله صلاحيات اتخاذ كل الإجراءات والقرارات اللازمة لسير الجهاز المصرفي، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالطابع المالي والنقدي، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ، وثلاث مندوبين عن الحكومة، ويخول المحافظ بموجب ترأسه المجلس ممارسة مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يوقع الاتفاقيات ويمثل السلطات العمومية بالخارج فيما يخص المحال المالي، وكذا الموافقة على نتائج السنة المالية، وله كامل الحرية في اختيار السياسة النقدية التي يراها ملائمة، ويمارس مجلس النقد والقرض مهامه كمجلس إدارة من خلال إشرافه على فتح وإقفال الفروع والوكالات، وتكوين لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها وقواعدها وصلاحياتها، وكذا الإشراف على نظام مستخدمي بنك الجزائر، وتحديد سلم رواتبهم، بالإضافة

[1] محمد زميت، "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006 ص 121.

[2] الطاهر الطرش، مرجع سابق، ص 199.

إلى تحديد ميزانية بنك الجزائر، وكذا توزيع الأرباح و شروط توظيف الأموال العائدة لها، كما يمارس المجلس دوره الأساسي كمجلس نقدي من حيث سلطة القرار في مختلف المسائل المالية والنقدية كإصدار النقد وإتلافه وضبط الكتلة النقدية، بالإضافة إلى تحديد شروط البنوك والمؤسسات المالية وتنظيم نشاطها و شروط إنشاء بنوك وطنية خاصة ونشاط البنوك الأجنبية، كذلك مباشرة مختلف عمليات بنك الجزائر على الذهب النقدي والعملات الأجنبية وعمليات إعادة الخصم، وتنظيم ومراقبة السوق النقدية وسوق الصرف الأجنبي وغرفة المقاصة.[1]

ثانيا: بنك الجزائر والهيئات المسيرة له:

بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي[2]، تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض، ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من الصلاحيات الواردة في قانون النقد والقرض، حيث أصبح يؤدي هذا الأخير وظيفتين أساسيتين هما:

2-1: وظيفة مجلس إدارة البنك: يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات بطلب من المحافظ، كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك.

2-2: وظيفة السلطة النقدية: وذلك بقيامه بتنظيم إصدار النقود، كما يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها).[3]

حسب المادة 55 من قانون 90-10 تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.

ثالثا: هيئات الرقابة:

إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية والذي يعتمد على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات

---

[1] لعراف فايزة، مرجع سابق، ص 112.

[2] المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 1990/04/14.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 201.

الرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفي ويحافظ على استقرار النظام المصرفي، وتتكون هيئات الرقابة من:

1-لجنة الرقابة المصرفية:

وتعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء هذه اللجنة وحددت أعضاءها وصلاحياتها، فهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية.

وتتشكل اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا، وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية، وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية، كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق الزيارات الميدانية إلى مقرات البنوك والمؤسسات المالية[1].

2- مركزية المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي، ونظرا لحرية المنافسة بين البنوك تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، ويحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من هذه المخاطر، ففي هذا الإطار أسس قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركز المخاطر: "ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية." وتتضمن اللائحة 92-01 المؤرخة في 22 مارس 1992 والصادرة عن بنك الجزائر تنظيم مركز المخاطر وطرق عمله[2].

3- مركزية عوارض الدفع:

رغم أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها

[1] بريش عبد القادر ، مرجع سابق، ص 62.

[2] بريش عبد القادر، مرجع سابق ،ص ص 62-63.

في منح القروض إلى الزبائن وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض، ولذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقام كل المعلومات الضرورية لها.

وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال تتلخص في عنصرين:[1]

* الأول: وهو تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

* الثاني: وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معينة.

4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها و تبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المحال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون.[2]

المطلب الثالث: تطورات الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 90-10

يعتبر قانون النقد والقرض من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه بدا عليه بعض الثغرات القانونية و من أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون.

---

[1] النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع المادة 03

[2] بريش عبد القادر، مرجع سابق ،ص ص 62-63.

الفرع الأول: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90/10

سنتناول في هذا المطلب أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10.

أولا : الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10

جاء أول تعديل لقانون النقد والفرض 90-10 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في27 فيفري 2001، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:

-تنص المادة 02 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته و مراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، و محافظ و مجلس الإدارة و مراقبان .

- وتنص المادة 03 من الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية، كما أن القانون الجديد ألغي الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء خارج موظفي البنك الذين يستعين بهم المحافظ[1]، كما لا يمكن للمحافظ أو ثوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ و نوابه[2].

- بموجب الأمر 01-01تم تعديل مكونات مجلس النقد و القرض وذلك بفعله إلى هيئتين:[3]

* **مجلس الإدارة:** الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون

* **مجلس النقد والقرض:** هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره مجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات فجاء الأمر 03-11.

---

[1] عجة الجيلالي، "الإصلاحات المصرفية في القانون آخر تري في إطار التصميم الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 04، 2006، ص 321.

[2] جمعون نوال، مرجع سابق، ص 116.

[3] بطاهر علي، مرجع سابق، ص 49.

ثانيا: الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90-10

أصدرت السلطات الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية و تابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي ويهدف هذا التعديل إلى:

1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وهذا من خلال:

- الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات المجلس في مجال السياسة النقدية وسياسية الصرف والتنظيم والإشراف.
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

2- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

3- تيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال:

- تقوية شروط منح الاعتماد للبنوك.
- تشديد العقوبات الجزائية على أي مخالفة للقوانين المصرفية "اختلاس، تزوير"...
- تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر.
- تعزيز وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالرقابة.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تكوين موظفين و مراقبين أكفاء و وجود نظام معلومات فعال يرتكز على تقنيات تحويل معلومات سريعة و التحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات ومن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 03-11هي:

-تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين منفصلين هما: مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

- تمنع بعض المواد من قانون 90-10 كل الأشخاص عدا البنوك والمؤسسات المالية من ممارسة

عمليات البنك والقرض كما رفع المنع على الخزينة والمصالح المالية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكن الأمر 03-11 لم يرفع المنع إلا على الخزينة العمومية.

- موجب هذا القانون (03-11) أسس بنك الجزائر جمعية المصرفين الجزائريين وأصبح يتعين على كل بنك و مؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها ويمكن لوزير المالية أو المحافظ بنك الجزائر استشارة الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة المصرفية[1]

- من خلال القراءة القانونية للأمر 03-11 نجد أن بعض مواده جاءت بنفس المحتوى بالنسبة لمواد قانون 90-10 كما أن الكثير من المواد تم تعديلها وإلغاؤها بموجب هذا الأمر، ونذكر على سبيل المثال:

* المادة 33 من قانون 90-10 التي عدلت بالمادة 88 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص: "يجب أن يتوفر للبنوك والمؤسسات المالية رأس المال مبرأ كليا ونقدا يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدد نظام يتخذه المجلس"...

من خلال استعراض أهداف وأهم تعديلات الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يمكننا القول بأن هذا الأمر قد ساهم فعلا في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها، كما ساعد في التطهير المالي، إلى جانب هذا فقد أعطى دعما جديدا للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات البنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر.[2]

ثالثا: التعديلات التي أدخلت خلال 2004

القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدن لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك با ب 10 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار و500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يترع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

- القانون 02-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدي دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل حتى 15% كحد أقصى.

---

[1] الأمر 03/11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والفرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27-03-2003.

[2] بلعيد ذهبية، " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2007، ص ص 63-65.

- القانون 03-04 الصادر ب 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى بصندوق ضمان الودائع البنكية تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية ويقدر بمعدل سنوي 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

إن تدعيم دور البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا أنه لم يجب المبالغة في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ومثال ذلك التعليمة الصادرة عن رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، حيث طرحت هذه النقطة إشكالا كبيرا إذ لا يمكن تحميل البنوك الخاصة المسؤولية بمفردها عن نقائص ومشاكل الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها.[1]

رابعا: تعديلات 2008

قانون 08-01-2008 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد وينص على ما يلي:[2]

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك بدون رصيد مشاركة كل الأعوان الاقتصادية.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح صكوك لزبائنها.

قانون 08-04 الصادر في 21 فيفري 2008 بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.

لفرع الخامس: تعديلات 2009 : تضمنت ما يلي :[3]

---

[1] محلوس زكية، "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2009، ص: 79.

[2] www.bank of algeria,dz,consulté le: 15/05/2021.

[3] www, bank of algeria,dz ,consulté le: 15/05/2021

- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

- الأمر رقم 09-02 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراءات السياسة النقدية.

- الأمر رقم 09-03 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

سادسا: تعديل قانون النقد والقرض 2003 لسنة 2010

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء هذا الإصلاح بأهم النقاط التالية[1]:

- أتي الإصلاح بتعريف البنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، وحرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها النمو سريع للاقتصاد السهر على الاستقرار النقدي المالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلافي إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% على الأقل من رأس المال، وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها والحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

[1] الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، المادتين رقم 06،02.

المبحث الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة2001-2019 سوف نعمد إلى تحليل تطور العرض النقدي في الجزائر ، بمختلف مكوناته و مقابلاته من خلال المطالب المرفقة في هذا المبحث.

المطلب الأول: الكتلة النقدية وتطورها في الاقتصاد الجزائري

أولا: العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة للعرض النقدي وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي (العرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتكون العرض النقدي من النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، كما أنه يتم من خلال:

1- الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد والقرض، والتي نصت على أن تكون للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه[1].

2-الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان القروض المقدم للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع حيث أشار قانون النقد والقرض (90/10) إلى ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من (66) إلى (68) أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها.[2]

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[2] علي صاري، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

تعبر الكتلة النقدية عن السيولة في سوق النقدية، فهي مهمة جدا تقاس على أساسها وضعية الاقتصاد إذا كان في حالة جيدة أم لا، وفي الجزائر كان لتطور الكتلة النقدية أثر واضح على الاقتصاد، ويتكون العرض النقدي من المتاحات النقدية M_1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، والكتلة M_2 التي هي عبارة عن M_1 مضافا إليها أشباه النقود، والمتمثلة فيما يلي :[1]

1- المتاحات النقدية(M_1): تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

2- الكتلة النقدية (M2) : وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M_1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر .

3-سيولة الاقتصاد :(M_3) تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية $M_3 = M_2 + M_1$.

أما فيما يخص تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2019) فسنوضحه من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-1) الموالين :

الجدول رقم (3-1):تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري										
البيان	النقود الائتمانية (القانونية)	الودائع تحت الطلب	العرض النقدي M_1	معدل نمو M_1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M_2	معدل نمو M_2	ودائع (CNZP)	العرض النقدي M_3	معدل نمو M_3
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3	106.4	2579.9	13.91-

[1] بلعايش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة "الجزائر -فرنسا "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعةمحمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015،ص277.

2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.30	109.4	3010.9	16.70
2003	781.3	861.1	1643.5	16.1	1656.0	3299.5	13.71	130.1	3429.6	13.90
2004	874.3	1291.3	2165.7	31.8	1478.7	3644.4	10.45	158.3	3802.7	10.87
2005	921.0	1516.5	2437.5	12.5	1632.9	4070.4	11.7	276	4346.4	14.29
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.4	1649.8	4827.6	18.60	335.8	5163.4	18.79
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.2	1761.0	5994.6	24.17	378.7	6373.3	23.43
2008	1540.0	3425	4964.9	17.27	1991.0	6956.0	16.03	459.8	7415.8	16.35
2009	1829.3	3114.8	4944.4	0.4-	228.9	7173.1	3.12	578.6	7751.5	4.53
2010	2098.6	3539.8	5638.5	14.04	2524.3	8162.8	13.79	735.4	8898.2	14.79
2011	2571.5	4570.2	7141.7	26.65	2787.5	9929.2	21.63	1034	10963.2	23.20
2012	2952.3	4883.2	7681.5	7.55	3333.6	11015.1	10.9	1349	12364.1	12.78
2013	3204.0	4861.5	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4	141.3	13422.8	8.56
2014	3658.9	5944.1	6903.0	16.4	4083.7	13686.8	14.61	1483.3	15170.1	13.01
2015	4180.1	5153.1	9261.2	3.6-	4443.4	13704.5	0.13	1244.6	14949.1	1.46-
2016	4497.2	4909.8	9407.0	1.6	4409.3	13816.3	0.81	1164.4	14980.7	0.21
2017	4716.9	5549.2	10266.1	9.13	4708.5	14974.6	8.4	1035.8	16010.4	7.73
2018	4926.8	6477.3	11204.1	11.08	5232.6	16636.7	11.09	1105.5	17742.2	0.69
2019	5437.6	5541.7	10979.2	3.72-	5531.4	16510.7	0.76-	11905.5	17701.2	0.23-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-alferia.dz، العدد (5-9-13-17-21-25-29-37-39)،مارس 2012-2015، ديسمبر (2008-2009).ماي 2011،سبتمبر 2019ص 21.

الشكل رقم (3-1) تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية

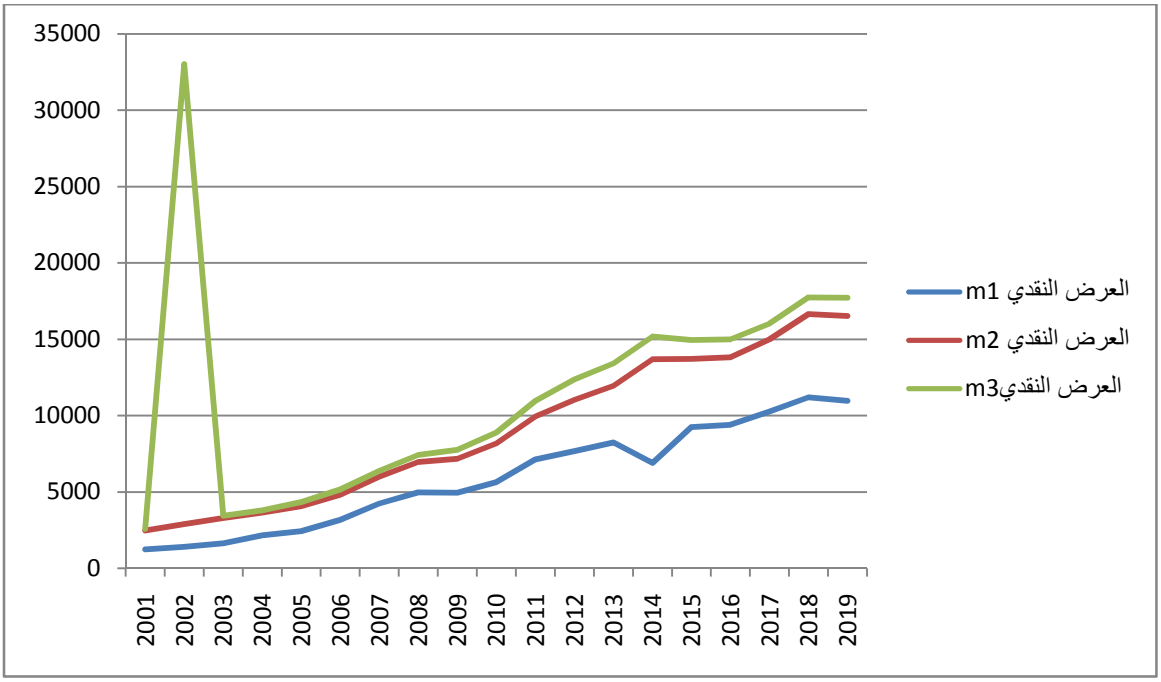

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-1)

من خلال معطيات الجدول(3-1) والشكلين (3-1)السابقين نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث بلغت الكتلة النقدية M_1 1238.5 مليار دينار سنة 2001 ليواصل ارتفاعه إلى 9407.0 مليار دينار سنة 2016 أي تضاعف بحوالي 7 مرات، أما بالنسبة للعرض النقدي M2 يبرز لنا بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانتقالها من 2473.5 مليار دينار سنة 2001 لتصل إلى 13816.3 مليار دينار سنة 2016 مسجلا تضاعفا بأكثر من 5 مرات، كذلك نلاحظ أن العرض النقدي M_3 في تزايد مستمر طوال هذه الفترة إذا انتقلت من 2579.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 14980.7 مليار دينار سنة 2016، متضاعفا بحوالي 6 مرات وللتعمق في تحليل المنحنى يقودنا إلى تمييز أربع فترات:

الفترة (2001-2004): خلال هذه الفترة نلاحظ نموا مستمرا للعرض النقديM_1 ، يعود إلى نمو النقود القانونية (العملة في التداول الذي انتقل من 1238.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 2165.7مليار دينار

سنة 2004، كما نلاحظ أنه في سنة 2001 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا مما يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها:[1]

- ✓ زيادة أسعار الفائدة موجبة؛
- ✓ العادات والمعتقدات الدينية؛
- ✓ زيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها؛
- ✓ عدم تطور المنتجات المصرفية

كما يبين تطور الوضعية النقدية بأن مجاميع الكتلة النقدية M_1 قد سجلت أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة ب 31.8% سنة 2004 مقابل 16.1% سنة 2003، أما ارتفاع الكتلة النقدية M_2 في سنة 2002 إلى 2901.5 مليار دينار جزائري مقابل 2473.5 مليار دينار سنة 2001 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3%، والتي تعتبر كأعلى نسبة نمو للكتلة النقدية M2 خلال الألفية الجديدة يرجع تفسيره إلى سببين أساسيين وهما: [2]

- ✓ الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي مثلت المقابل الأساسي لخلق النقود من النظام البنكي؛
- ✓ الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة في أفريل 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايير دولار أمريكي أي 520 مليار دينار جزائري لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004. [3]

حيث أن مجاميع الكتلة النقدية M2 قد سجلت تراجع معدل النمو بنسبة 10.43% سنة 2004 مقابل 22.3% سنة 2001 وهذا التراجع يعتبر إيجابيا في التوسع النقدي راسيا بذلك الاستقرار النقدي وتفسير هذا يعود أساسا للتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل مؤسسات قطاع المحروقات، أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ انتقلت قيمته من 2579.9 مليار دينار سنة 2001

---

[1] كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2014-2015، ص 110

[2] – بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25-26 أفريل 2006، ص 3

[3] –أيت يحي سمير ،فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)،مجلة الاقتصاد و المالية ،جامعة الشلف ،مجلد1،العدد2، 2015، ص4.

إلى 3802.7 مليار دينار سنة 2004 حققت 158.3 مليار دينار مقارنة بسنة 2001 حيث قدرت ب 106.4 مليار دينار.

الفترة (2005-2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقديةM_1, حيث كان يبلغ 2437.5 مليار دينار سنة 2001 في حين بلغ 4944.2 مليار دينار وذلك نتيجة الارتفاع الكبير الحجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك.

وقد بلغت M_2 في سنة 2005 بمبلغ 4070.4 مليار دينار أي بنسبة 11.4% مقارنة بسنة 2004 وهو معدل منخفض عن المعدل الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح بين 15.8% و 16.5% بالنسبة لسنة 2005، في حين بلغت M_2 في نهاية 2006 قيمة 4827.6مليار دينار بنسبة 18.6% مقارنة بسنة 2005، وهو أكبر من معدل النمو المحدد والمستهدف لسنة 2006 والذي يتراوح بين 14.8% و 15.5% حيث زاد نمو العرض النقدي من سنة 2005-2007 وهذا ما أكده بنك الجزائر، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني للأوراق والقطع النقدية بلغت حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى[1]:

- ✓ تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006، لم تعد إلى المسالك البنكية؛
- ✓ تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6% و 1.3% مع إبراز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية؛ تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية؛
- ✓ انطلاق برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفتاح المالي مشكلا خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث القيمة المرتفعة له التي بلغت 4203 مليار دينار وقد هدف بالأساس إلى تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق[2].

وفي سنة 2009 بلغت قيمة M_2 ب 7173.1 مليار دينار، حيث سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل 3.12% وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما أنجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف، أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا

[1] -علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)،مجلة راؤي الاقتصادي ،جامعة سوق اهراس،العدد7،ديسمبر 2014 ،ص26

[2] -ايت يحي سمير ،مرجع سابق ،ص4.

في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 4346.4مليار دينار سنة 2005 إلى 7751.7 مليار دينار سنة 2009 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

الفترة (2010-2014): خلال هذه الفترة عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد وبمعدلات نمو متقاربة نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي حيث تزايد نمو المعروض النقدي M_3 من 5638.5 مليار دينار سنة 2010 إلى 9603.0 مليار دينار جزائري مسجلا أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة سنة 2014 ب 16.40% مقارنة بنسبة 7.4% سنة 2013، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب.

أما بالنسبة للمعروض النقدي M_2 فقد عرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ سنة 2010، بـ 8162.8 مليار دينار جزائري مقابل 13686.8 مليار دينار، أي بمعدلات أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنة 2005 إلى 2008 بارتفاع قدر ب 13.79%سنة 2010، ترافق استرجاع دور الموجودات الخارجية في عملية الإنشاء النقدي واستمر هذا الارتفاع للكتلة النقدية حيث بلغ سنة 2011 معدل النمو 21.63% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات، بينما تراجع معدل نمو المعروض النقدي سنة 2012 لينخفض من 21.63% إلى 10.9% ليبلغ مستوى المعروض النقدي 11015.1مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي[1]، واستمر الانخفاض حتى سنة 2013 فكانت قيمته 11941.5 مليار دينار بمعدل نمو 8.4%، وفي سنة 2014 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 ارتفاعا طفيفا، في قيمتها حيث بلغت 13686.8 مليار دينار.

أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 8898.2 مليار دينار سنة 2010 إلى 15170.1 مليار دينار سنة 2014 أي بمعدل نمو 13.01% ، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ معدل نمو 8.56% وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

الفترة (2015-2016): خلال هذه الفترة عرفت ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقديةM_1 ، حيث كان يبلغ 9261.2 مليار دينار سنة 2015 مقابل 9407.0 سنة 2016، حيث تقلص معدل نمو الكتلة

[1] محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013، ص 22.

النقديةM_1 3.6% في سنة 2015، فقد سجل ارتفاعا قدره 1.6% في سنة 2016 تحت أثر ارتفاع التداول النقدي الورقي 9.5% والودائع لدى مركز الصكوك البريدية ب 7.4 %وذلك بالرغم من تقلص الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف والخزينة العمومية، أما فيما يخص المجمع النقدي M_2 فقد عرف تطورا متباينا بالقدر الذي كان عليه في سنة 2015 حيث بلغ 13704.5 مليار دينار جزائري في حين بلغ 13816.3مليار دينار سنة 2016، أي ارتفاع طفيف في معدل النمو بنسبة 0.81% مقابل 0.13% سنة 2015. أما فيما يخص العرض النقدي M_3 فقد سجل انخفاضا خلال هذه الفترة، حيث بلغ 14949.1 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة وبمعدل نمو -1.46% ، ليعود إلى الارتفاع من جديد بمعدل 0.21 %والذي قدر ب 14980.7 مليار دينار نهاية سنة 2016 وهذا نتيجة للانخفاض المعتدل نوعا ما في الودائع لأجل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:[1]

- ✓ الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 واستمر إلى غاية 2016 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي الميزان المدفوعات؛
- ✓ التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات؛
- ✓ النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية(M_2) ، في سنة 2016 بنسبة 0.81%، كما كان عليه الحال في 2015 ب 0.13.%

نظريا وفي الجزائر يعتبر المجمع النقدي M_2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضعية النقدية، وهذا نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم، والحفاظ من جهة أخرى على استقرار في المستوى العام للأسعار،[2] حيث يضم هذا المجمع النقدي النقود القانونية الموجودة في التداول خارج البنوك التجارية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_2 إضافة إلى أشباه النقود والتي تمثل ودائع التوفير والودائع لأجل بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة المحصلة من طرف الأعوان غير الماليين لدى البنوك، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129-131.

[2] شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015) دراسة تحليلية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل -الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017، ص 41.

الفترة (2017-2019): من خلال كعطيات الجدول والشكلين السابقين نلاحظ ان الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث بلغت الكتلة الندية M_1 940.0 مليار دينار سنة 2016 مقابل 10266.1 خلال سنة 2017، حيث زاد معدل نمو الكتلة النقدية M1 بـ 1.6% في سنة 2016، فقد سجل ارتفاع قدره 9.13 سنة 2017، كما نلاحظ انه في سنة 2001 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا مما يعتبر دليل على تحصيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ زيادة أسعار الفائدة موجبة.
- ✓ العادات والمعتقدات الدينية
- ✓ زيادة حجم ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها.
- ✓ عدم تطور المنتجات المصرفية.

أما فيما يخص المجمع النقدي M_2 فقد عرف تطورا متباينا حيث بلغ سنة 2016 13816.3 مليار دينار جزائري في حين بلغ سنة 2017، 14974.6 مليار دينار، أي ارتفاع في معدل النمو بنسبة 8.4% مقابل 0.81 في سنة 2016.

أما فيما يخص العرض النقدي M_3 فقد سجل ارتفاع أيضا خلال هذه الفترة حيث بلغ 140140.4 مليار مقارنة بالنسبة السابقة وبمعدل نمو 7.77%.

أما في سنة 2018 قد عرفت M_1 ارتفاعا ملحوظا حي كان حيث بلغ سنة 2017، 10266.1 مليار دينار جزائري مقابل 11404.1 مليار دينار جزائري سنة 2018 حيث زاد معدل نمو M_1 من 9.13 سنة 2017 إلى 11.08 سنة 2018.

أما فيما يخص الجمع النقدي M_2 فقد عرف هو الآخر تطورا ملحوظا بالقدر الذي كان عليه في 2017 حيث بلغ 16636.7 مقارنة بالسنة الماضية حيث كان 14974.6 مليار دينار أي ارتفاع ضعيف في M_2 من 8.4% سنة 2017 إلى 11.09%سنة 2018، أما فيما يخص العرض النقدي M_3 فقد شهد ارتفاع حيث بلغ 17742.2 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة وبمعدل نمو 0.69، أما فيما يخص سنة 2019 فقد شهد العرض النقد انخفاضا ملحوظا حيث بلغ 109792 مقارنة بالسنة السابقة حيث كان 14404.1 مليار دينار جزائر حيث تقلص معدل الكتلة النقدية من 11.08% إلى 3.72- %، أما فيما يخص المجمع النقدي M_2 فعرف هو الآخر انخفاضا متباينا بالقدر الذي كان

عليه في السنة الفارطة حيث بلغ 16510.7 مليار دينار جزائر، مقارنة بالسنة الماضية الذي بلغ 16636.7 مليار دينار جزائري أي انخفاضا في معدل النمو من 11.09 إلى 0.76-، أما فيما يخص العرض النقدي M_3 فقد سجل ارتفاعا متباينا خلال هذه الفترة حيث بلغ 17701.2 مليار دينار جزائري سنة 2019 مقارنة بالسنة السابقة الذي بلغ فيها 0.69 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

- ✓ الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2018 واستمر إلى غاية 2019 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.
- ✓ التقلص المعتبر الاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات.
- ✓ النمو الضعيف أو الشبه المنعدم للكتلة النقدية M_2 والتي تعتبر الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية.

المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

لقد تميزت السنوات الممتدة من (2001-2016)، وبالخصوص السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا بتوسع نقدي أي بعنوان الكتلة النقدية M_2 مما صاحب ذلك ارتفاع نسبي في العرض النقدي الحقيقي (M_2/p)، كما هو موضح في الجدول رقم (3-2).

جدول رقم (3-2)جدول يوضح تطور العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار					
السنوات	العرض النقدي M_2	معدل نمو M_2	الرقم القياسي للأسعار IPC	العرض الحقيق M_2/P	معدل نمو العرض الحقيقي %
2001	2473.5	22.3	557.6	4.44	17.46
2002	2901.5	17.30	565.5	5.13	15.54
2003	3299.5	13.71	580.10	5.69	10.92
2004	3644.4	10.45	600.78	6.07	6.68
2005	4070.4	11.7	610.62	6.67	9.88
2006	4827.6	18.60	626.09	7.71	5.60
2007	5994.6	24.17	648	9.25	19.97
2008	6956.0	16.03	676.9	10.28	11.14
2009	7173.1	3.12	131.10	54.71	432.19

9.52	59.92	136.23	13.79	8162.8	2010
16.37	69.73	142.39	21.6	9929.2	2011
1.88	71.04	155.05	10.9	11015.1	2012
4.99	74.59	160.10	8.4	11941.5	2013
11.36	83.06	164.77	14.61	13686.8	2014
-3.73	79.96	171.39	0.13	13704.5	2015
-5.94	75.21	183.70	1.81	13816.3	2016
2.64	77.20	193.97	8.4	14974.6	2017
6.54	82.25	202.25	11.09	16636.7	2018
-2.65	80.07	206.20	-0.76	16510.7	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3-1)، وبنك الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

الشكل (3-2): منحنى تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) خلال الفترة (2001-2019).

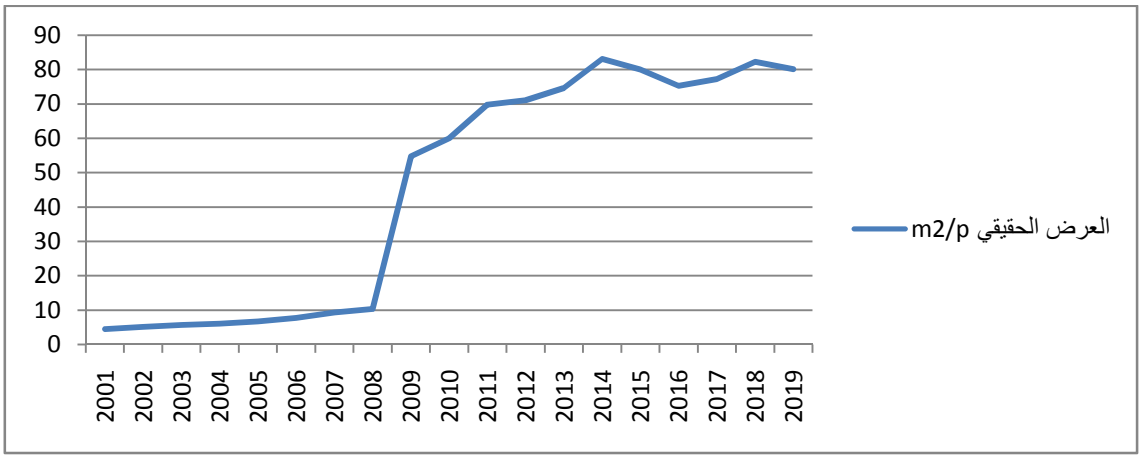

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-2)

من خلال معطيات الجدول رقم (3-2) والشكل رقم (3-2) نسجل الملاحظات التالية:

خلال الفترة (2001-2007): نلاحظ تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) بمضاعفات متقاربة من 4.44 مليار دينار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دينار سنة 2007 وبمعدلات نمو متذبذبة إذ انتقل من 17.46% سنة 2001 إلى 19.97% سنة 2007 وهذا نتيجة الارتفاع المستمر والمتقارب للعرض النقدي M_2 والسيولة النقدية لدى البنوك.

أما خلال **الفترة (2008-2014)**: نلاحظ أن العرض النقدي الحقيقي قد تطور بمضاعفات متفاوتة إذ انتقل من 10.28 مليار دينار سنة 2008 إلى 83.06 مليار دينار سنة 2014، وبمعدلات نمو متذبذبة، حيث بلغ 11.14% سنة 2008 ليرتفع سنة 2009 إلى 432.19% كأعلى نسبة نمو للعرض النقدي الحقيقي خلال هذه الفترة مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك، وبعد هذه الذروة المسجلة في 2009 تأكد الاتجاه نحو التراجع ابتداء من سنة 2010 با 9.52%ليصل إلى 1.88% كأدني نسبة نمو سنة 2012 ليرتفع مرة أخرى بوتيرة أقل شدة من الفترات السابقة إلى أن يصل معدل نمو العرض النقدي الحقيقي 11.36% سنة 2014، وعرفت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في الأسعار مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:[1]

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي "برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي؛
- ✓ زيادة الكتلة النقدية M_2 من 6956.0 مليار دينار إلى 13686.8 مليار دينار أو ما يقارب الزيادة بضعفين سنتي (2008-2014)؛
- ✓ ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة.

أما خلال الفترة (2015-2016): شهدت هذه الفترة انخفاضا متزامنا بمضاعفات متقاربة إذ انتقل من 79.96 مليار دينار سنة 2015 إلى 75.21 مليار دينار سنة 2016 وبمعدلات نمو سالبة وشبه منعدمة من 3.73% سنة 2015 إلى 5.94-% سنة 2016، حيث يساهم التراجع القوي لوتيرة نمو العرض النقدي الحقيقي في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي ويرجع تفسير تقلص النمو في العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) إلى إتباع الجزائر برنامج تقشف صارم وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما أدى إلى حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، والتقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات، كذلك النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M_2.

خلال الفترة (2017-2019): شهدت هذه الفترة ارتفاع متزامنا بمضاعفات متقاربة إذ انتقل من 14974.6 مليار دينار جزائري سنة 2017 إلى 16636.7 مليار دينار جزائري سنة 2018 وبمعدل نمو موجب بنسبة 8.4% سنة 2017 و 11.09سنة 2018، حيث يساهم الارتفاع أو التقدم القوي لوتيرة

[1] صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، 2015-2016، ص 76.

نمو العرض النقدي الحقيقي في إرساء البترول مما أدى إلى حدوث انتعاشات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، والارتفاع المعتبر لاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات.

ومنه فتحليلنا للكتلة النقدية M_2 يقودنا إلى تحليل المكونات الأساسية: النقود الائتمانية، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (شبه نقدية)، وتطور هذه المكونات ونسبها خلال الفترة (2001-2019) كما يلي:

الجدول رقم (3-3): تطور مكونات المعروض النقدي M_2

الوحدة: مليار دينار						
السنوات	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل (شبه النقود)	نسبة النقود الائتمانية إلى M_2	نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2	نسبة الودائع تحت الطلب لأجل M_2
2001	577.2	661.3	1235.0	23.34	26.73	49.92
2002	664.7	751.6	1485.2	22.90	25.90	51.18
2003	781.3	862.1	1656.0	23.68	26.13	50.18
2004	874.3	1291.3	1478.7	23.99	35.43	40.57
2005	921.0	2096.4	1632.9	22.62	37.26	40.11
2006	1081.4	2096.4	1649.8	22.40	43.42	34.17
2007	1284.5	2949.1	1761.0	21.42	49.19	29.37
2008	1540.0	3425	1991.0	22.13	49.23	28.62
2009	1829.3	3114.8	2228.9	25.50	43.42	31.07
2010	2098.6	3539.8	2524.3	25.70	43.37	30.92
2011	2571.5	4570.2	2787.5	25.89	46.02	28.07
2012	2952.3	4885.2	3333.6	26.8	44.35	30.26
2013	3204.0	4861.5	3691.7	26.83	40.71	30.91
2014	3658.9	5944.1	4083.7	26.73	43.43	29.84
2015	4108.1	4153.1	4443.4	29.98	37.60	32.42
2016	4497.2	4909.8	4409.3	32.55	35.54	31.91
2017	4716.9	1554.2	4708.5	31.50	37.05	31.45
2018	4926.8	6477.3	5232.6	29.6	38.93	31.45
2019	5437.6	5541.7	10979.2	32.93	33.56	66.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم: (3-2).

الشكل رقم(3-3): منحنى تطور مكونات المعروض النقدي m2 خلال الفترة 2001-2019

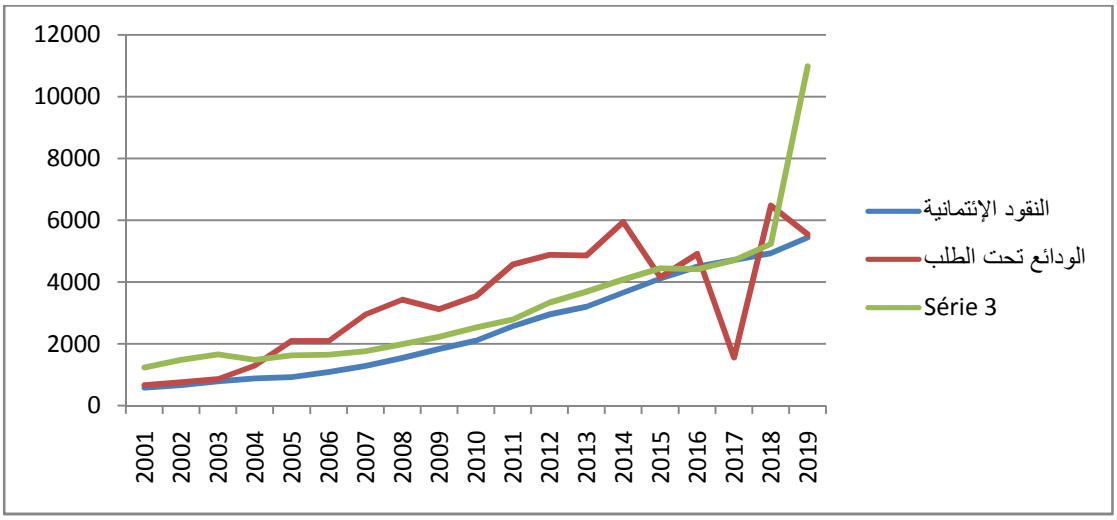

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-3)

الشكل رقم (3-4): تطور نسب مكونات المعروض النقدي m2 خلال الفترة 2001-2019

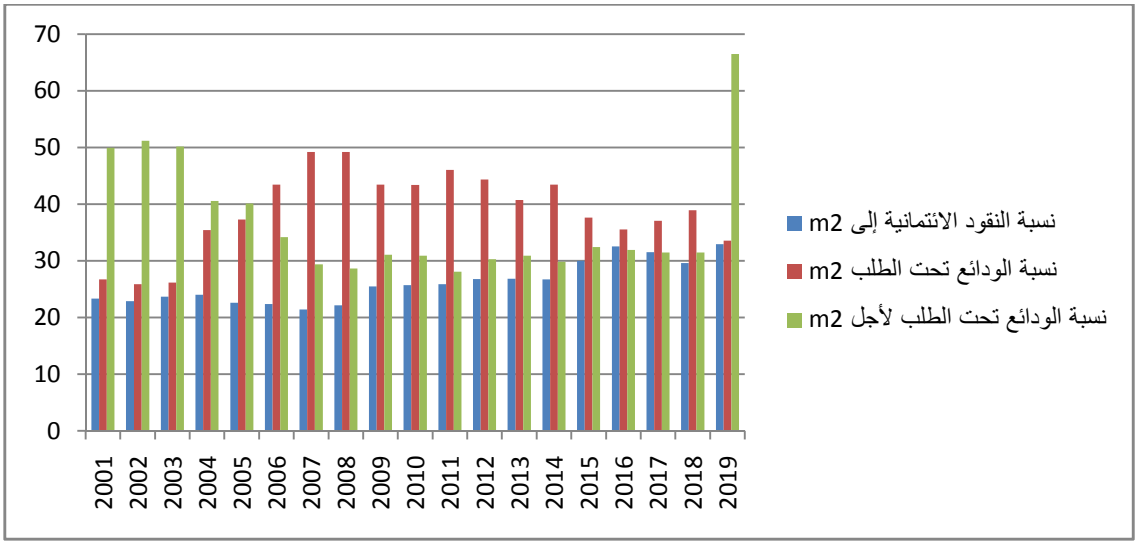

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-4)

من خلال معطيات الجدول رقم (3-3) والشكلين (3-3) و (3-4) نسجل الملاحظات التالية:

1- النقود الائتمانية:

تتكون هذه النقود التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.[1] حيث بلغ حجمها سنة 2001 حوالي 577.2 مليار دينار أي ما يقارب نسبة 23.34%إلى الكتلة النقدية M_2 خلال هذه الفترة وواصل حجمها في التزايد إلى غاية سنة 2007 بحوالي 1285.3 مليار دينار وبنسبة 21.42% كادني نسبة لها وهذا نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي اتبعها البنك المركزي من أجل امتصاص الفائض المتداول خارج الجهاز المصرفي ليواصل ارتفاعها إلى 4497.2 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1285.3 مليار دينار سنة 2007، أي تضاعفت بحوالي 3 مرات، مع استمرار الاتجاه التصاعدي لحصة النقود الائتمانية ضمن M_2 التي انتقلت من 26.7% سنة 2014 إلى 29.98% في نهاية 2015 ثم 32.6% نهاية سنة 2016.

2- الودائع تحت الطلب:

والتي تتكون من النقود الجارية لدى البنوك التجارية، النقود الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الأموال الخاصة في الخزينة .وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى المعروض النقدي تمثل نسبة 26.73% سنة 661.3 مليار دينار ولتنخفض بعد ذلك في سنة 2002 إلى نسبة 25.90 %من المعروض النقدي M2 أي ما يقارب 751.6 مليار دينار، ثم ارتفعت سنة 2004 بحجم 1291.3مليار دينار أي بنسبة 35.43%، والوتيرة المرتفعة لزيادة هذه الودائع هي التي تفسر نسبة كبيرة في نمو الكتلة النقدية M_2 حيث بلغة آنذاك 3644.4 مليار دينار وبمعدل نمو 10.45% وهذا ناتج عن عاملين أساسيين وهما:[2]

- ✓ ارتفاع الودائع بالدينار؛
- ✓ التراكم المتزايد للادخار المالي من طرف الأفراد ومؤسسات قطاع المحروقات.

---

[1] بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 252.

[2] بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005،اطروحة ذكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البليدة-الجزائر،2014-2015 ، ص 254.

- ✓ وواصل حجمها في التزايد مقارنة بسنة 2004 أي ما يقارب 3 مرات من حجمها سنة 2008 وبلوغها كأعلى نسبة إلى المعروض النقدي M2 ب 49.23% أي 3425 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب التأثر بالصدمات الخارجية (الأزمة المالية العالمية).

أصبحت بعد هذه الفترة نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2 متذبذبة ففي سنة 2009 قدرت بنسبة 43.42% أي ما يقارب 3114.8 مليار دينار، لتبلغ سنتي 2015 و 2016 5153.1مليار دينار و 4909.8 مليار دينار على التوالي وبنسبة 37.60% لسنة 2015 ثم 35.54% في نهاية 2016، حيث نجم هذا التراجع عن انخفاض الودائع تحت الطلب في القطاعات خارج المحروقات، خاصة على مستوى المصارف العمومية، أي انخفضت ب 7.2%، بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب في قطاع المحروقات من جهتها ب 10.6% وهذا ما أدى إلى انخفاض حصة الودائع تحت الطلب في مجمل الودائع المجمعة من طرف المصارف ب 45.8% مقابل 46.7% في نهاية 2015.[1]

الودائع لأجل (أشباه النقود):

وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة، وتعطى مقابل فوائد وهي تتكون من:[2]

- ✓ الودائع لأجل لدى البنوك؛
- ✓ الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

خلال الفترة الممتدة من (2001-2005) تميزت نسبة الودائع لأجل إلى الكتلة النقدية M_2 بالارتفاع ففي سنة 2001 قدرت ب 49.92% أي ما يقارب 1235.0 مليار دينار وكأعلى نسبة سنة 2002 ب51.18% أي ما يقارب 1485.2 مليار دينار مما يدل على تغير التوجهات الاقتصادية والاهتمام بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كما عرفت هذه الودائع نمو كبير سنة 2003، حيث صنفت من فئة الودائع الأكبر نمو خلال هذه السنة ارتفاع حجم السيولة المحلية M2 ابتداء من سنة 2001 إلى عاملين أساسيين هما:[3]

- ✓ الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية؛

---

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 86.

[2] بوتيارة عنتر، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010، ص76.

[3] بوزعرور عمار، مرجع سابق، ص 254.

- ✓ الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل من سنة 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايير دولار أي حوالي (250 مليار دينار) لمدة متوسطة تمتد إلى 3سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى افريل 2004 وكذلك البرنامج الخماسي الذي يمتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 الذي يحتاج إلى أموال ضخمة قدرت ب 120 مليار دولار.

كما يرجع سبب ارتفاع نسب هذه الودائع أكثر من النقود الأخرى إلى: [1]

- ✓ تحسين الخدمات المصرفية لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن لتقبل هذه الخدمات؛
- ✓ ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبرنامج المذكور سلفا.

حيث بدأت في الانخفاض بعد هذه الفترة ففي سنة 2009 قدرت بنسبة 31.07% أي ما يقارب 2228.9 مليار دينار وواصلت في الانخفاض بعد هذه السنة إلى أن استمرت نسبتها إلى 32.42% و 31.91% سنتي 2015 و2016 على التوالي، أي تضاعفت بمرتين من 2228.9 مليار دينار سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وهذا الانخفاض المعتدل نوعا ما في ودائع لأجل والمقدر ب 0.52% راجع للمؤسسات العمومية كون الودائع لأجل للقطاع الخاص ارتفعت ب 3.6%، ثم انخفضت في المصارف العمومية بنسبة 1.6%، وارتفعت في المصارف الخاصة 8.4%، مقابل زيادات في المصارف العمومية وفي المصارف الخاصة في سنة 2015 قدرها 7.3% و 26.7% على التوالي، هذا ما أدى إلى ارتفاع حصة الودائع لأجل في مجموع الودائع المجمعة التي انتقلت من 53.3% في نهاية سنة 2015 إلى 54.2% في حجم نهاية 2016.[2]

المطلب الثالث: تطور مقابلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006- 2019)

هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضا وارتفاعا، وتمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، وهذه المقابلات تتكون من عناصر ثلاثة وهي: الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة غلى الخزينة.

[1] بوزعرور عمار، المرجع نفسه، ص 256.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 86.

أولا: تطور الأصول الخارجية: تتيح الأصول الخارجية خلق حقوق على باقي العالم، أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته التي يستوردها في الأجل القصير، وتشمل هذه الأصول مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية ويتمثل مصدر هذه الأصول في:

صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل.[1]

وباعتماد الجزائر على عائدات البترول التي تقارب 98% من مجموع الإيرادات، نجد أن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط، ففي فترة التسعينات كانت أسعار النفط مرتفعة حيث بلغ حجم الأصول الخارجية 24.28 مليار د ج سنة 1991 لتنخفض قليلا سنتي 1992 و1993 التي تزامنت مع تطبيق الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وفي سنة 2000 بلغت 775.94 مليار دج إلى أن وصلت في سنة 2006 لمبلغ 5515 مليار دج حيث شكلت 90.17 % من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر وهذا ارتفاع راجع لأسعار البترول، الامر الذي جعل الموجودات الخارجية الصافية خلال فترة (2005-2015) تفوق السيولة النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت 15375.4 مليار دج سنة 2015 مقابل كتلة نقدية تقدر بـ 13816.3 مليار دج في نفس السنة، لتشهد انخفاضا بعد ذلك حيث بلغت سنة 2017 مبلغا قدره 11227.4 مليار دج وواصلت الانخفاض لتصل في سبتمبر 2018 لمبلغ 10249.1 مليار دج.

يؤدي تراكم احتياطات الصرف إلى زيادة عرض النقود، ويتعلق الأمر هنا بإصدار عملة وطنية مقابل عملات أجنبية، وهذا في حالة قيام البنك المركزي بشراء العملات لدى الخزينة العامة والبنوك التجارية، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض هذه الاحتياطات بالبنك المركزي إلى التخلي عن قسط من العملات الأجنبية لصالح الخزينة العامة والبنوك، وهو ما يؤدي إلى سحب مقدار من العملة الوطنية من التداول ونقصان في الكتلة النقدية، لذا تعتبر احتياطات الصرف الرسمية أهم مقابل لمجاميع الكتلة النقدية.

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد الوطني: هي عبارة عن القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وذلك من اجل مواجهة احتياجاتهم ونميز بين نوعين من هذه القروض:

[1] علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)ن مجلة رؤى الاقتصادية، ع 07، مجلد 4، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014، ص 30.

- القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لصلح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات؛

- القروض المقدمة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر) إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، حيث يتم تقديم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفة الملجأ الأخير.[1]

ففي سنة 2002 كانت القروض المقدمة للاقتصاد قد بلغت 1266.8 مليار دج لتحسن أوضاع الاقتصادية في الجزائر بعد فترة التسعينات، واستمرت في التزايد حتى بلغت سنة 2006 مبلغ1905.4 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2008 بلغت 2615.5 مليار دينار جزائري بمعدل نمو 18.6%، وذلك راجع لاستمرار الميل التصاعدي النسبي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي انتقلت حصتها النسبية من القروض للاقتصاد من 49.6% غلى 52.62 % في نهاية ديسمبر 2008، وبلغت سنة 2011 مبلغ 3726.5 مليار دينار جزائري لتصل سنة 2013 لمبلغ 5156.3 مليار دينار جزائري بمعدل نمو 20.26% موزعة بين القطاع الخاص بما فيه الأسر (2721.97 مليار دينار جزائر) والقطاع العمومي (2434.33 مليار دينار جزائري) وذلك بنسبة اكبر في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل، حيث بلغت حصتها النسبية في نهاية 2013 بـ 79.4 % وهذا بسبب التدابير التسهيلية المتخذة من طرف الدولة في بداية سنة 2013، لتنتقل سنة 2015 إلى 7277.2 مليار دينار جزائري بمعدل نمو 11.8% مشكلة 31.3 % من مقابلات الكتلة النقدية لتبلغ سنة 2016 مبلغ 7909.9 مليار دينار جزائري وسنة 2017 مبلغ 8880 مليار دينار جزائري بنسبة نمو 12.3 % منها 13.2% ممنوحة من طرف البنوك الخاصة لتصل في سبتمبر 2018 لمبلغ 9792.6 مليار دينار جزائري.

ثالثا: القروض المقدمة للخزينة: تتمثل القروض الممنوحة إلى الدولة الممثلة في الخزينة العمومية في التسبيقات التي يمنحها البنك الجزائري للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.[2]

[1] علي صاري، المرجع السابق، ص 31.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

لقد عرف حجم هذه القروض انخفاضا ملفتا للانتباه في السنوات الأخيرة حيث سجل قيم سالبة ابتداء من 2004 بـ 20.59- مليار دينار وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقلقل دور الخزينة في عملية التنمية، حيث بلغت قيمتها سنة 2006 مبلغ 1304.1- مليار دينار لتواصل الانخفاض سنة 2010 غلى 33392.9- مليار دينار وفي سنة 2014 قدرت بمبلغ 1992.3- مليار دينار، إلى غاية ديسمبر 2015 أين أصبحت الدولة مدينا صافيا تجاه النظام المصرفي بمبلغ 567.5 مليار دينار لتصال في سبتمبر 2018 إلى 5335.2 مليار دينار مقابل 4691.9 مليار دينار سنة 2017 على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة بـ 11%-، إلا أن في المقابل عرفت صافي مستحقات بنك الجزائر على الدولة ارتفاعا نتيجة الشراء المباشر لسندات الخزينة في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدره 2485 مليار دينار، ويمكن تقديم ما ذكرناه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2019).

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	القروض إلى الدولة	القروض إلى الاقتصاد	مجموع مقابلات الكتلة النقدية	معدل نمو مجموع مقابلات الكتلة النقدية%
2006	5515	-1304.1	1905.4	6116.3	21.7
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	7427.6	21.4
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	9235.1	24.3
2009	10886	-3488.9	3086.5	10483.6	13.5
2010	11997	-3392.9	3268.1	11872.2	13.2
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	14242.3	20.0
2012	14940	-3334	4287.6	15893.6	11.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	17146.1	7.9
2014	15734.5	-1992.3	6504.6	20246.8	18.1
2015	15375.4	567.5	7277.2	23220.1	14.7
2016	12586	2682.2	7909.9	23188.1	-0.1
2017	11227.4	461.9	8880	24799.3	6.9
2018	10249.1	5335.2	9792.6	25376.9	2.3
2019	7598.7	7023.9	10857.8	25480.4	0.40

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم(3-5) يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2019

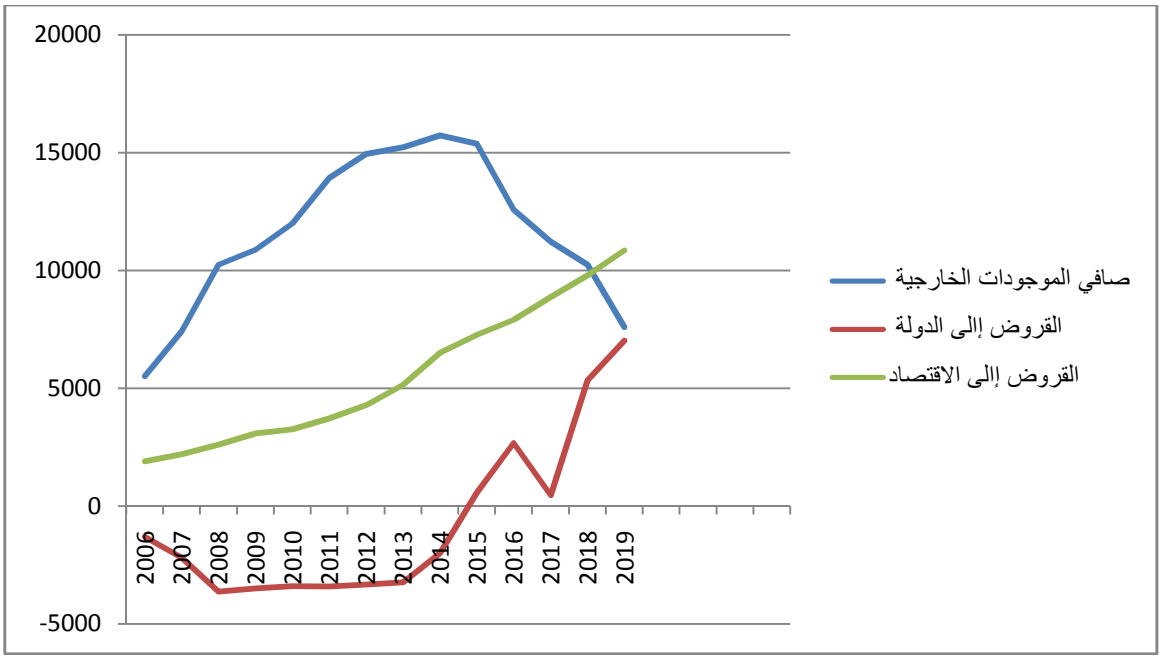

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-5)

نلاحظ من خلال الجدول السابق التراكم المتزايد لصافي الموجودات الخارجية بداية من سنة 2006 حيث انتقلت من 5515 مليار دينار في هذه السنة إلى 10249.1 مليار دينار في سبتمبر 2018، وقد تم التخلي عن تقديم القروض للدولة حيث سجلت قيم سالبة منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 منتقلة من 1304.1- مليار دينار سنة 2006 إلى 1992.3- مليار دينار سنة 2014، ونتيجة لتراكم هذه الأصول أنشأت السلطات في سنة 2000 صندوق لضبط موارد المحروقات (خارج الموازنة العامة)، أما منذ ديسمبر 2015 إلى غاية سبتمبر 2018 أصبحت الدولة مدينا صافيا بسبب التمويل غير التقليدي إذ بلغت القروض إلى الدولة 5335.2 مليار دينار، أما القروض إلى الاقتصاد فقد تزايدت هي الأخرى من 1905.4 مليار دينار سنة 2006 غلى 9792.6 مليار دينار في سبتمبر 2018.

المبحث الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية للفترة (2001-2019)

تختلف اثار العرض النقدي من خلال اختلاف المتغيرات المتعلقة به ، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول تبيان العلاقة بين العرض النقدي و الميزانية العامة وهذا في المطلب الاول ، اما المطلب الثاني سنتناول العلاقة بين العرض النقدي و الميزان التجاري ومن ثم التعرض للعجز التوأم مندل فلمنج من خلال منحنى (is-lm-bp) في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تحليل أثر العرض النقدي على الميزانية العامة في الجزائر

عرفت الموازنة العامة فائضا كبيرا ومتواصلا خلال الفترة الممتدة من (2001-2008) لتسجل عجز موازي خلال السنوات الموالية، فانتهاج سياسة انفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما تطلب غلافا ماليا ضخما يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة، وقد كانت مشكلة العجز الموازي من أهم المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، وفي هذا المطلب سنحاول تحليل أثر العرض النقدي على الميزانية العامة في الجزائر وذلك من خلال تحليلنا للجدول التالي:

جدول رقم (3-5): تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر والعرض النقدي الحقيقي (M_2/P) خلال الفترة (2001-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري				
السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة	العرض الحقيقي M_2/P
2001	1321.00	1505.5	184.5	4.44
2002	1550.60	1603.2	52.6	5.55
2003	1766.20	1974.5	208.3	5.69
2004	1891.80	2229.7	337.9	6.07
2005	2052.00	3082.8	1030.8	6.67
2006	2453.00	3639.9	1186.9	7.71
2007	3108.50	3687.9	579.4	9.25
2008	4191.00	5111.0	920	10.28
2009	4246.30	3676.0	-570.3	54.71
2010	4466.90	4392.9	-74	59.92
2011	5853.60	5790.1	-63.5	69.73
2012	7058.10	6339.3	-718.8	71.04
2013	6092.10	5940.9	-151.2	74.59
2014	6980.20	5719.0	-1261.2	83.06

2015	7656.30	5103.1	-2553.2	79.96
2016	7383.6	5042.2	-2341.4	75.21
2017	7389.3	6182.8	-1206.5	77.20
2018	7726.3	6751.4	-974.9	82.03

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2001-2018، مرجع سابق، ص 11.

الشكل (3-6): تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر والعرض النقدي الحقيقي (M_2/P) خلال الفترة (2001-2019).

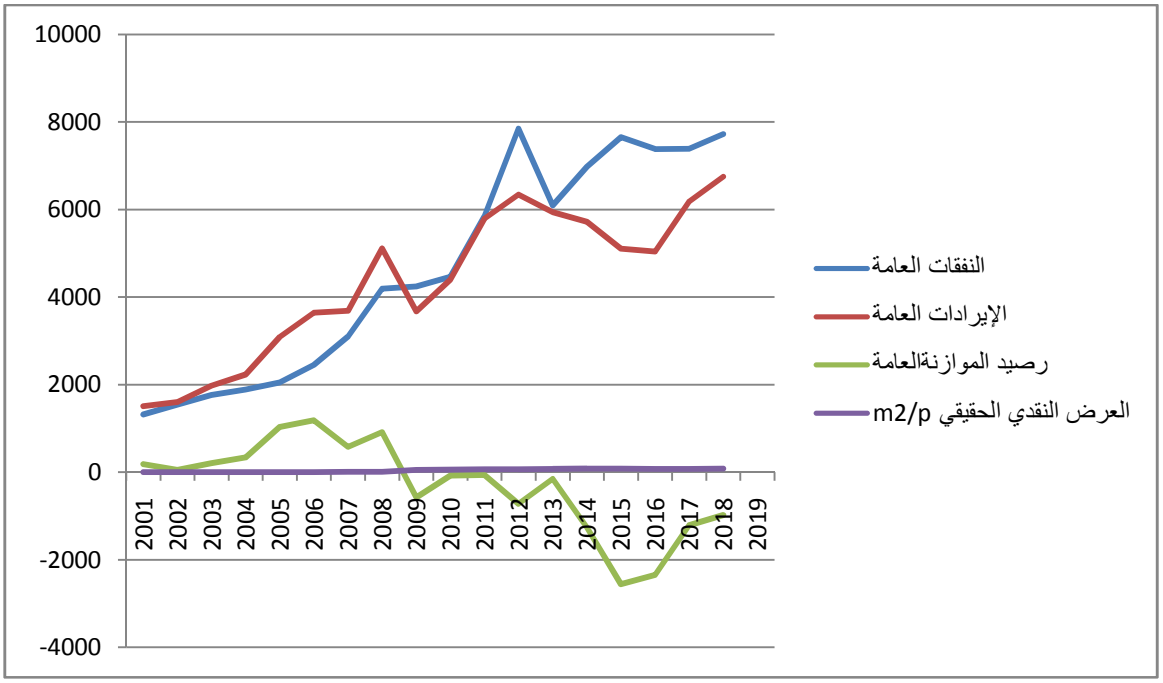

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-6)

من خلال الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-6) الذي يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي والميزانية العامة للفترة (2001-2019) نلاحظ أنه خلال الفترة (2001-2008) تم تسجيل فائض في ميزانية العامة، ففي سنة 2001 حققت الميزانية العامة للدولة فائض بمقدار 184.5 مليار دينار جزائري وسجل العرض النقدي الحقيقي بقيمة 4.44 مليار دينار لنفس السنة، لينخفض هذا الفائض هذا الفائض في الميزانية العامة إلى 52.6 مليار دينار جزائري سنة 2002 رغم ارتفاع الطفيف في العرض النقدي الحقيقي والذي يقدر بـ 5.13 مليار دينار جزائري، وذلك نتيجة للارتفاع الغير متوقع في النفقات العامة لهذه السنة، ثم ليرتفع هذا الفائض في الميزانية العامة مرة أخرى خلال السنوات الموالية

ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 حيث انتقلت من 208.3 سنة إلى 1186.9 في سنة كأقصى فائض سجل في الميزانية العامة خلال هذه الفترة، وارتفع العرض النقدي الحقيقي بقيم متقاربة إذ انتقل من 5.69 سنة 2003 إلى 7.71 سنة 2006، وهذا الفائض في الميزانية العامة كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول، ليتقلص بعد ذلك هذا الفائض خلال سنتي 2007 و2008 ليبلغ 579.4 مليار دينار و 920 مليار دينار على التوالي، وهذا نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جدا مقارنة بارتفاع الكبير الذي سجلته في السنوات السابقة، أي أنها خلال هذه الفترة الممتدة من (2001-2008) قادرة على تغطية النفقات العامة والارتفاع الملحوظ في النفقات العامة مرده انتهاج سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول)، يقابلها تزايد بقيم متقاربة في العرض النقدي الحقيقي أي بـ 9.25 مليار دينار سنة 2007 و 10.28 مليار دينار سنة 2008 وهذا نتيجة النمو الضعيف في الكتلة النقدية الملاحظ سابق.

يلاحظ كذلك أن الميزانية العامة عرفت منحنى تصاعديا منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 وفي نفس اتجاه تطور العرض النقدي الحقيقي باستثناء سنة 2007 فقد عرفت اتجاه معاكس لاتجاه العرض النقدي الحقيقي.

أما فيما يخص الفترة (2009-2016) فقد شهدت عجزا في الميزانية العامة، حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة والذي قدر بـ 570.3 مليار دينار، فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها، حيث انخفضت أسعار النفط سنة 2009 بنسبة 35.4% مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات[1]، ويرجع هذا العجز الموازي غلى اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات، إلى أن العرض النقدي الحقيقي قد سجل ارتفاعا كبيرا وبقيم متفاوتة سنة 2009 حيث قدر بـ 54.71 مقارنة بسنة 2008 إذ قدر بـ 10.28 مليار دينار أي تضاعف بحوالي 5 مرات وهذا نتيجة للصدمة النقدية لهذه السنة تزامنا مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

[1] حيدوشي عاشور ووعيل ميلود، أثر الموارد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة– الجزائر، ع05، جوان 2017، ص 325.

أما فيما يخص سنة 2010 انخفض العجز الموازي ليصل إلى 74 مليار دينار ويمكن إرجاع هذا العجز الموازني رغم الانتعاش في أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها،[1] وقد سجل العرض النقدي ارتفاع بقيمة 59.92 مليار دينار، ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 واصل عجز الموازنة العامة انخفاضه ليصل إلى 63.5 مليار دينار جزائري رغم ارتفاع الإيرادجات العامة بوتيرة متباطئة.

وهذا الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج المطبقة خلال هذه الفترة كبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، وهذا ما يوضحه الجدول من خلال الارتفاع في النفقات العامة بوتيرة متناقصة ويمكن اعتبارها بداية انكماش لتطبيق سياسة تفتيشية في ضلال تأثيرات بالأزمة الاقتصادية.

ارتفع العجز الموازي سنة 2012 ليصل إلى 718.87 مليار دينار جراء الارتفاع الكبير نوعا ما في النفقات العامة (الإنفاق العام) حيث انتقل من 5853.6 مليار سنة 2011 إلى 7058.10 مليار دينار سنة 2012 وهي سنة الصدمة الخارجية وهذا بسبب غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها، كما يعبر عن ذلك ارتفاع القائم في ادخاراتها المالية لدى البنك الجزائري سنة 2012 والذي بلغ 5633.4 مليار دينار مقابل 5381.7 مليار دينار نهاية 2011 و 4842.8 مليار دينار نهاية 2010[2]، وارتفع المعروض النقدي الحقيقي بقيمة 71.04 مقارنة بسنة 2011 حيث قدر بـ 69.73 مليار دينار، ليتقلص العجز الموازي مرة أخرى خلال سنة 2013 إلى 151.2 مليار دينار نتيجة لتراجع النفقات العامة خلال هذه السنة إلى 6092.10 مقارنة لما كانت عليه سنة 2012 حيث قدرت بـ 7058.10 مليار دينار وهذا يعود غلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة لمجابهة التأثيرات بالأزمة الاقتصادية، وفي المقابل فإن العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع ليصل إلى 74.59 مليار دينار.

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية اعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2015/2014، ص 248.

[2] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر -تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2014/2013، ص 2016.

ارتفع العجز الموازي بعد ذلك وبشكل كبير خلال سنتي 2015/2014 إذ انتقل من 1261.2 مليار دينار إلى 2563.2 مليار دينار نتيجة لارتفاع نفقات العامة خلال هذه الفترة، وقد سجل العرض النقدي الحقيقي خلال سنة 2014 ارتفاع قدره 83.06 مليار دينار كأقصى حد ليتراجع سنة 2015 إلى 79.96 مليار دينار جزائري، وقد كان العجز الميزاني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009، نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30% عقب انخفاض ما يقارب 47% في متوسط سعر البترول وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز.

أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول بـ 15.2%في 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25%في حين وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الموازي نوعا ما في سنة 2016 إلى 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15.3% في 2015.

من جهة أخرى، ولو أن عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 بـ 2621.7 مليار دينار قد تم تمويله بواقع 89.1%من خلال الاقتطاعات من صدوق ضبط تغطية الإيرادات، فإن عجز سنة 2016 لم يتم تميوله بموارد هذا الصندوق إلا بواقع 58.1%ثم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين[1]، وفي المقابل فإن المعروض النقدي الحقيقي قد سجل انخفاض قدره 75.21 مليار دينار نتيجة اتباع الجزائر برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض الحاد في أسعار البترول، وفي الأخير يمكن القول أن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق وقد تمثلت الاختلالات أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول ب 15.2% في سنة 2016 والسنوات اللاحقة 2017 و2018 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25% في حين وبفضل انفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز ، ورتفاع في الايرادات خارج المحروقات ، تراجع العجز الموازي في السنوات الثلاث الاخيرة .

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، المرجع السابق، ص 69.

وعليه يتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي الحقيقي وميزانية العامة مما يعني زيادة العرض النقدي الحقيقي سيدفع حتما نحو علاقة عكسية مع الميزانية وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين ويرجع ذلك لعدة أسباب أهما:

1- ارتفاع غير متوقع في النفقات العامة لسنة 2002 وكذلك ارتفاع أسعار البترول؛

2- ارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقضة جدا مقارنة بارتفاع الكبير الذي سجله في السنوات السابقة؛

3- انتهاج سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو؛

4- الأزمة العالمية حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا مع معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها؛

5- اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مادخيل المحروقات وظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها؛

6- تراجع اسعار البترول غلى البرامج المطبقة خلال هذه الفترة كبرنامج توطيد النمو الاقتصادي؛

7- غياب سياسة ترشيد العام وضعف كفاءتها؛

8- إتباع برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض لحاد في أسعار البترول.

المطلب الثاني: تحليل اثر العرض النقدي على التوازن الخارجي (الميزان التجاري) في الجزائر.

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات وواردات وواردات الدولة الدولة من نحو الدول الأخرى خلال الفترة زمنية تكون غالبا السنة.

غن الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن بقية دول العالم فهو يؤثر ويتأثر ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي سنحاول في هذا المطلب تحليل أثر العرض النقدي على الميزان التجاري في الجزائر ومدى توافقه مع وجهة نظر الاقتصاديين، وهذا خلال استقرائنا الجدول وتحليلنا للشكلين المواليين:

الجدول رقم (3-6): تطور الميزان التجاري والعرض النقدي الحقيقي M_2/P في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دولار/مليار دينار		
السنوات	الميزان التجاري (مليار دولار)	العرض النقدي الحقيقي M_2/P
2001	9.61	4.44
2002	6.70	5.13
2003	11.14	5.69
2004	14.27	6.07
2005	26.47	6.67
2006	34.06	7.71
2007	34.23	9.25
2008	40.52	10.28
2009	7.78	54.71
2010	18.20	59.92
2011	25.96	69.73
2012	20.17	71.04
2013	9.38	74.59
2014	0.59	83.06
2015	-18.08	79.96
2016	-20.13	75.21
2017	-14.41	77.20
2018	-7.46	82.03
2019	9.64	79.41

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2) وبنك الجزائر، المرجع السابق، ص 15.

الشكل رقم (3-7): منحنى يبين علاقة الميزان التجاري بالعرض النقدي 2001-2019

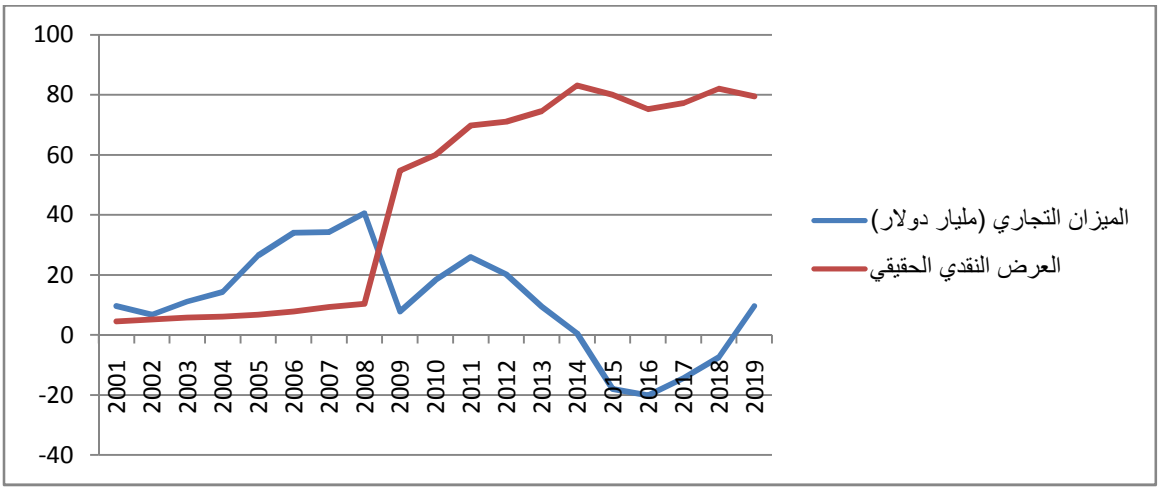

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-7)

من خلال الجدول (3-6) والشكل (3-7) نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائض بمقدار 9.61 مليار دولار وسجل العرض النقدي الحقيقي ارتفاع بقيمة 4.44 مليار دينار، ليتقلص هذا الفائض في الميزان التجاري سنة 2002 إلى 6.70 مليار دولار على العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع بمقدار 5.13 مليار دينار، ويرجع السبب إلى انخفاض الصادرات بقيمة 18.71 مليار دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتلص الطلب على المنتجات البترولية،[1] وارتفعت الواردات على 12.01 مقارنة بسنة 2001 حيث قدرت بقيمة 9.48 مليار دولار،[2] ثم ليرتفع هذا الفائض في الميزان التجاري سنة 2003 إلى 11.14 مليار مع الارتفاع الطفيف في العرض النقدي الحقيقي خلال هذه السنة حيث قدر بـ 5.69 مليار دينار، وهذا الارتفاع في الميزان التجاري كان نتيجة الارتفاع في أسعار المحروقات وقد تجسد تزايد الفائض في الميزان التجاري من خلال تدعيم ميزان المدفوعات الخارجية الذي ساهم بدوره في زيادة تراكم احتياطات الصرف الذي قدر

[1] بوزيان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة-الجزائر، 2015/2014، ص 199.

[2] رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص 367-369.

بـ 32.9 مليار دولار مع نهاية سنة 2003 مقابل 23.1 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2002،[1] استمر الفائض في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 ليبلغ 40.6 مليار دولار كأعلى فائض تم تسجيله خلال فترة الدراسة نتيجة لتشجيع التصدير، وارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنة حيث بلغ متوسط سعر البرميل 89.96 دولا للبرميل، وفي المقابل انتقل من 5.69 سنة 2003 على 10.28 مليار نهاية سنة 2008.

يلاحظ كذلك انخفاض لافت في الميزان التجاري لسنة 2009 حيث قدر بـ 7.78 مليار دولار بعدما كان يقدر بـ 40.6 مليار دولار سنة 2008، رغم ارتفاع الكبير الذي تم تسجيله في العرض النقدي الحقيقي خلال سنة 2009 حيث قدر بـ 54.71 مقارنة بسنة السابقة نتيجة للصدمة النقدية التي عانى منها الاقتصاد الوطنين وهذا الانخفاض في الميزان التجاري كان بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط.

مما أدى إلى تدهور الصادرات النفطية الجزائرية مع ثبات نسبي للصادرات غير النفطية التي تشكل ما مقدراه 1.6% و 3.2% من إجمالي الصادرات، لكنه عاد هذا الفائض ليرتفع وخاصة مع بداية تلاشي آثار الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، حيث انتقل من 18.20 مليار دولار سنة 2010 غلى 20.17 مليار دولار سنة 2012 وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات، وقد ارتفع العرض النقدي الحقيقي لينتقل من 59.92 مليار دينار على 71.04 مليار دينار خلال نفس الفترة.

ولقد بدأ هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.59 مليار دولار، عكس العرض النقدي الحقيقي الذي استمر في الارتفاع إلى ان وصل 83.06 مليار دينار كأقصى حد لسنة 2014، وهذا التدهور في الميزان التجاري راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت من تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

ومع بداية 2015 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار جراء انخفاض إيرادات المحروقات وانخفاض الصادرات الإجمالية الجزائرية مع ثبات في قيمة الواردات، وهذا نتجة لاحتدام أزمة البترول الخام ونوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء التي اتصف بها الميزان التجاري الجزائري قبل 2015ن وازداد أثر العجز في سنة 2016 بـ 20.13 مليار دولار حيث قدر سعر البرميل

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 403.

بـ 49 دولار فقط مما استدعى السلطات الجزائرية باتخاذ قرار خفض الإنتاج من المحروقات، وذلك ضمن اجتماع منتجي البترول في الجزائر وتثبيت القرار بغية تحسين الأسعار حيث قدرت القيمة الإجمالية للصادرات بـ 29.66 مليار دولار فقط حيث أصبحت فاتورة الواردات مرهونة بالإحتياطات من العملة الصعبة في الخزينة العمومية الأمر الذي نجم عنه جملة من القوانين والإجراءات التفتيشية للتحكم في الواردات،[1] وفي المقابل فقد عرف العرض النقدي الحقيقي انخفاضا حي انتقل من 79.96 مليار دينار سنة 2015 على 75.21 مليار دينار نهاية 2016.

ومع بداية 2017 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 14.41 مليار دولار جراء انخفاض إيرادات المحروقات وانخفاض الصادرات الإجمالية الجزائرية مع ثبات في قيمة الواردات، وهذا نتيجة لاحتدام أزمة البترول الخام و انتهاء فترة الرخاء التي اتصف بها الميزان التجاري الجزائري وهذا ما يثبت أن البلدان النامية شديدة الحساسية لتقلبات في اسعار المواد الاولية المصدرة والتي تعتمد عليها لدرجة كبيرة في بنية هيكل صادراتها المحلية .[2]

وعليه يتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي الحقيقي والميزان التجاري، مما يعني زيادة المعروض النقدي سوف يقود إلى حالة العجز في الميزان التجاري وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر النقديين ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

1- انخفاض الصادرات بقيمة 18.71 مليار دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام وتقلص الطلب على المنتجات البترولية؛

2- ارتفاع أسعار البترول وكذلك تشجيع التصدير؛

3- اللازمة المالية العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط مما أدى إلى تدهور الإيرادات النفطية الجزائرية مع ثبات نسبي للصادرات الغير النفطية؛

---

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص ص 53-55.

[2]- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية –حالة الجزائر (1990-2014)ن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 116.

4- انخفاض حاد في الإيرادات البترولية التي تنشأ من تدهور أسعار البترول في السوق العالمية؛

5- احتدام أزمة البترول الخام ونزوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء التي اتصف بها الميزان التجاري الجزائري قبل 2015، وتطبيق جملة من القوانين والإجراءات التقشفية للتحكم في الواردات.

ومع بداية 2018 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 7.46 مليار دولار جراء نفس الأسباب التي حلت في سنة 2017.

المطلب الثالث: تحليل ظاهرة العجز التوأم في الجزائر (علاقة العجز التجاري بالعجز المالي)

يعتبر الفائض السمة المميزة لعلاقات الجزائر الاقتصادية مع الخارج وإن حدث العجز في بعض السنوات فذلك بسبب تذبذب سوق النفط العالمية، بينها تختلف الصورة نسبيا عند متابعة العجز والفائض في الموازنة العامة، حيث يقترب مجموع العجوزات والفوائض المتراكمة خلال فترة الدراسة من بعضهما، وعموما من خلال استقراء البيانات هناك علاقة واضحة بين رصيد الموازنة والرصيد الخارجي والتي تؤثر على عناصر أخرى في الاقتصادي الوطني.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور كلا من الرصيدين الداخلي والخارجي تبعا لتطور العرض النقدي الحقيقي حيث يرمز لرصيد الموازنة بالرمز (PB) ولرصيد المعاملات الجارية بـ (BP).

الجدول رقم (3-7): تطور الرصيد الداخلي والخارجي والعرض النقدي الحقيقي للفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دينار/مليار دولار			
السنوات	رصيد الموازنة العامة	الميزان التجاري	العرض النقدي الحقيقي
2001	184.5	9.61	4.44
2002	52.6	6.70	5.13
2003	208.3	11.14	5.69
2004	337.9	14.27	6.07
2005	1030.8	26.47	6.67
2006	1186.9	34.06	7.71

[1] رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص232.

2007	579.4	34.23	9.25
2008	920	40.52	10.28
2009	-570.3	7.78	54.71
2010	-74	18.20	59.92
2011	-63.5	25.96	69.73
2012	-718.8	20.17	71.04
2013	-151.2	9.38	74.59
2014	-1261.2	0.59	83.06
2015	-2563.2	-18.08	79.96
2016	-2341.4	-20.13	75.21
2017	-1206.5	-14.41	77.20
2018	-974.9	-7.46	82.03
2019	/	-9.64	79.41

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين (2-5) و (2-6).

الشكل رقم (3-8): يوضح علاقة العجز التجاري بالعجز المالي و العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

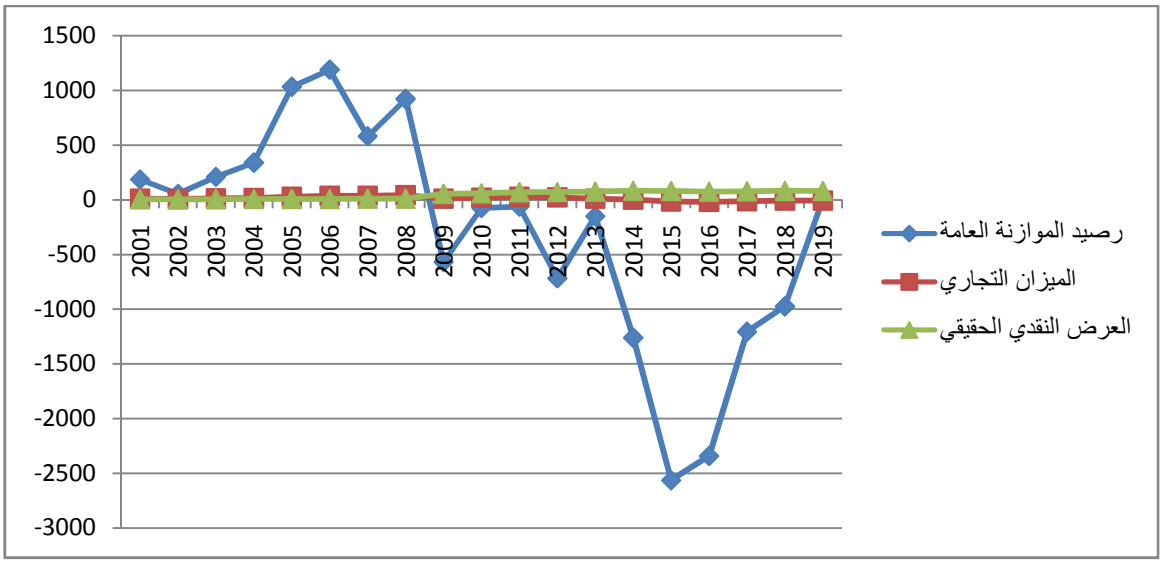

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (3-7)

من خلال الجدول (3-7) والشكل (3-8) نلاحظ انه تم تسجيل فائض في الميزانية العامة والميزان التجاري حيث سجلت الميزانية فائض بمقدار 184.5 مليار دينار سنة 2001 مع تسجيل فائض في الميزان التجاري والذي قدر بـ 9.61 مليار دولار، في حين ان العرض النقدي الحقيقي خلال هذه السنة قد سجل ما مقداره 4.44 مليار دينار جزائري، لتقلص هذا الفائض في الميزانية العامة والميزان التجاري وفي نفس الاتجاه سنة 2002 حيث قدر بـ 52.6 مليار دينار و 6.70 مليار دولار على التوالي، وفي نفس الاتجاه سنة 2002 حيث قدر بـ 52.6 مليار دينار و 6.70 مليار دولار على التوالي، وهذا نتيجة الارتفاع الغير متوقع في الميزانية العامة وانخفاض الصادرات في الميزان التجاري بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وانخفاض أسعار البترول بصفة عامة، رغم الارتفاع الطفيف المسجل في العرض النقدي الحقيقي.

وقد ارتفع هذا الفائض في الميزانية العامة والميزان التجاري خلال السنوات الموالية، حيث انتقل فائض في الميزانية العامة من 208.3 سنة 2003 إلى 1186.9 مليار دينار سنة 2006 كأقصى فائض سجل في الميزانية العامة خلال هذه الفترة، وقد سجل الميزان التجاري فائض بـ 11.14 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى 34.06 مليار دولار سنة 2006، إلى ان العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع بقيم متقاربة إذ انتقل من 5.69 مليار دينار سنة 2003 إلى 7.71 مليار دينار سنة 2006، وهذا الفائض المسجل في الميزانية العامة والميزان التجاري كان نتيجة الارتفاع أسعار البترول، ليتقلص بعد ذلك الفائض بعد ذلك الفائض في الميزانية العامة خلال سنتي (2007 و 2008) ليبلغ 579.4 مليار دينار و 920 مليار دينار على التوالي إلى أن الفائض المسجل في الميزان التجاري استمر في الارتفاع خلال سنتي (2007 -2008) حيث انتقل من 34.23 مليار دولار إلى 40.52 مليار دولار كأقصى فائض تم تسجيله خلال هذه الفترة وذلك نتيجة لتشجيع التصدير وارتفاع أسعار البترول وفي المقابل استمر العرض النقدي الحقيقي في الارتفاع بوتيرة متباطئة جدا لينتقل من 9.25 سنة 2007 إلى 10.28 مليار دينار نهاية سنة 2008.

يلاحظ كذلك أن الميزانية العامة والميزان التجاري قد عرفا منحنى تصاعديا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 وفي نفس اتجاه تطور العرض النقدي الحقيقي باستثناء سنة 2007 فقد عرفت الميزانية العامة اتجاه معاكس لاتجاه الميزان التجاري والعرض النقدي الحقيقي.

أما فيما يخص الفترة (2009-2016) فقد شهدت عجزا في الميزانية العامة حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة العامة والذي قدر بـ 570.3 في المقابل نلاحظ انخفاض لافت في الميزان التجاري لسنة 2009 حيث قدر بـ 7.78 مليار دولار بعدما كان يقدر 40.52 مليار دولار سنة 2008، رغم الارتفاع الكبير الذي تم تسجيله في العرض النقدي الحقيقي خلال سنة 2009 حيث قدر بـ 54.71 مقارنة بالسنة السابقة نيجة للصدمة النقدية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، وهذا الانخفاض في فائض ميزان التجاري والعجز المسجل في الميزانية العامة كان بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط، لكنه عاد هذا الفائض في الميزان التجاري ليرتفع وخاصة مع بداية تلاشي آثار الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، حيث انتقل من 18.20 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.17 مليار دولار سنة 2012 وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات

أما فيما يخص الميزانية العامة فقد انخفض العجز الموازي خلال سنة 2010 ليصل إلى 74 مليار دينار ويمكن إرجاع هذا العجز رغم الانتعاش في أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة، ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 واصل العجز في الميزانية العامة انخفاضه ليصل إلى 63.5 مليار دينار جزائري نتيجة لتراجع أسعار البترول ليرتفع العجز في الميزانية العامة سنة 2012 حيث قدر بـ 718.87 مليار دينار جزائري نتيجة غيار سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها وفي المقابل سجل العرض النقدي الحقيقي حيث انتقل من 59.92 سنة 2010 غلى 71.04 مليار دينار سنة 2012.

ليتقلص العجز الموازي مرة أخرى خلال سنة 2013 إلى 151.2 مليار دينار ليرتفع بعد ذلك وبشكل كبير سنتي (2014-2015)، إذ انتقل من 1261.2 مليار دينار إلى 2563.2 مليار دينار جزائري نتيجة لارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة، في المقابل فإن الفائض في الميزان التجاري قد بدأ بالتدهور تدريجيا خلال الفترة (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.59 مليار دولار، عكس العرض النقدي الحقيقي الذي استمر في الارتفاع إلى أن وصل 83.06 مليار دينار كأقصى حد سنة 2014 وهذا التدهور في الميزان التجاري كان نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية التي تنشأ من تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

ومع بداية 2015 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار وهذه السنة هي نقطة التحول في رصيد الميزان التجاري، ومن جهة أخرى فقد سجلت الميزانية العامة عجزا بقيمة 2563.2 مليار دينار في المقابل فقد عرف العرض النقدي الحقيقي انخفاضا حيث قدر بـ 79.96 مليار دينار، وازداد أثر العجز في الميزان التجاري سنة 2016 حيث قدر بـ 20.13 مليار دولار وفي المقابل تراجع العجز الموازني نوعا ما خلال هذه السنة حيث قدر بـ 2341.4 مليار دينار، مع تسجيل انخفاض في العرض النقدي الحقيقي في سنة 2016 حيث قدر بـ 75.21 مقارنة بسنة 2015، وهذا العجز في الرصيدين كان نتيجة لاحتدام أزمة البترول الخام ونزوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء في تلك الفترة، مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة العجز المزدوج او ما يسمى بالعجز التوأم خلال الفترة (2015-2016)، وأهم ما يميز هذه الفترة هو وقوع الاقتصاد الوطني في مأزق المديونية، وللإشارة فإن السياسة المتبعة هي سياسة انكماشية (المالية والنقدية) وكان الهدف منها ضغط النفقات العامة وكذا ضغط الواردات من اجل بناء مستوى أمن من الاحتياطات الأجنبية.

والملاحظ أيضا من خلال بيانات الجدول السابق وجود علاقة واضحة بين الرصيد الخارجي والعرض النقدي الحقيقي من جهة ورصيد الموازنة من جهة أخرى، وبالتالي فإن انخفاض الجهاز المصرفي لأن المقابل الرئيسي للكتلة النقدية في الجزائر هو القروض الداخلية وأساسا قروض الدولة.

ويلاحظ كذلك أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بجانب الواردات فارتفاع قيمتها عبر السنوات وخاصة الواردات الأساسية يؤدي إلى تقليص الفائض الخارجي من جهة ومن جهة اخرى يدفع الحكومة إلى زيادة دعم أسعار السلع الأساسية في الداخل، ومنه في كل حالات (الفائض أو العجز) الخارجي هو سبب الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

أما فيما يخص الفترة (2016-2019) ومع بداية سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 14.41 مليار دولار وهذه السنة هي نقطة التحول في رصيد الميزان التجاري، ومن جهة أخرى فقد سجلت الميزانية العامة عجزا بقيمة 1206.5 مليار دينار في المقابل فقد غرف العرض النقدي الحقيقي انخفاضا قدر بـ 77.20 مليار دينار.

والملاحظ أيضا من خلال بيانات الجدول السابق وجود علاقة واضحة بين الرصيد الخارجي والعرض النقدي الحقيقي من جهة ورصيد الموازنة من جهة أخرى، وبالتالي انخفاض أسعار المحروقات

يؤدي إلى انخفاض إيرادات الموازنة مما يمنع الدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لأن المقابل الرئيسي للكتلة النقدية في الجزائر هو القروض الداخلية وأساسا قروض الدولة.

يلاحظ كذلك أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بجانب الواردات فارتفاع قيمتها عبر السنوات وخاصة الواردات الأساسية يؤدي إلى تقليص الفائض الخارجية من جهة ومن جهة أخرى يدفع الحكومة إلى زيادة دعم أسعار السلع الأساسية في الداخل ومنه في كل حالات (الفائض أو العجز) الخارجي هو سبب الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكن القول ان الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019) شهدت وتيرة توسعية وهذا نتيجة نتيجة التطور الحاصل في العرض النقدي بمختلف مكوناته ومقابلاته بفوائض نقدية كبيرة خلال هذه الفترة،واعتبر فيها العرض النقدي بمفهوم m2 كاحسن مقياس استطاع البنك المركزي التحكم فيه،واهم مؤشر الذي يستدل به على سيرورة الوضعية النقدية وبالتالي التاثير على بعض المتغيرات النقدية والمالية،فمنها من تاثرت بعلاقة طردية مع العرض النقدي الحقيقي كسعر الفائدة ،ومنها من تاثرت بعلاقة عكسية مثل التضخم،سعر الصرف،الميزانية العامة والميزان التجاري.

وبالتالي يوجد من يتوافق مع النظريات الاقتصادية اللتي تم تناولها في الفصل الاول ومنها ما لا يتوافق ،وقد عرفت الجزائر خلال الفترة(2015-2016)ظاهرة العجز المزدوج او ما يسمى بالعجز التوام بسبب انخفاض اسعار البترول خلال هذه الفترة وهذا راجع للوضع الاقتصاذي،والظروف الاقتصادية السائدة في هذا البلد خلال فترة الدراسة.

الخاتمـــــة

لقد تناولنا في هذا البحث أحد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد ، ألا وهو أثر التغيرات في كمية النقود على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر إذ تعددت الدراسات واختلفت الآراء حول توضيح أهمية وتأثير العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية، فظهرت مجموعة من الأفكار في شكل نظريات تحت لواء مدارس اقتصادية حاولت كل منها البحث عن آلية لتفسير أثر تغير كمية النقود على المتغيرات المالية والخارجية، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة لزاما علينا تحليل المعروض النقدي في الجزائر، وكدراسة واقع هذا الأثر وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تحليل ظاهرة العجز المزدوج في الجزائر للفترة (2001، 2019).

من أجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث اجزاء، الأول والثاني يتعلق

بالجانب النظري والذي حاولنا من خلاله التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة ثم حاولنا التطرق لأثر العلاقة بين العرض النقدي والاستقرار الاقتصادي ، حيث تمثلت المتغيرات النقدية في سعر الصرف والتضخم، ... ثم تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية والمتغيرات الملية والخارجية وتتمثل هذه المتغيرات في (سعر الصرف، سعر الفائدة، الميزانية العامة)، فوجدت أن هناك تأثيرا مباشرا على العرض النقدي الحقيقي وسعر الفائدة، أما باقي المتغيرات فكان لها تأثير متفاوتا مع العرض النقدي الحقيقي وبالتالي هناك من يتوافق أولا يتوافق مع وجهة نظر الاقتصاديين التي تم تناولها في الفصل الأول، وهذا راجع للوضع الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج هي:

أ) نتائج الجانب النظري:

1- توجد علاقة تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بحيث أن زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه ،وفي ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيرا مستقلا والسعر متغيرا تابعا، وبالتالي فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم؛

2- يرتبط العرض النقدي بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازدياد العرض النقدي ينخفض سعر الفائدة، فالفائدة في النظرية الكينزية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة، وبذلك يعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر الإشباع تلك الرغبة، فسعر الفائدة هو عبارة عن ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها أي أنه يتأثر بكليهما، وعليه يمكن القول أن العرض النقدي يمارس تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة؛

3- إن العرض النقدي أظهر تأثيرا طرديا ومباشرا على سعر الصرف وهذا حسب النظرية الكمية للنقود، فأي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية، ويتضح من ذلك أن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ومباشرة؛

4- يأتي تأثير عرض النقود في الميزانية العامة من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن زيادة في المعروض النقدي سيدفع حتما نحو زيادة النفقات الحكومية لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع وخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة؛

5-يتأثر الميزان التجاري بعرض النقود، إذ يرتبط معه بعلاقة عكسية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لكل من يملكها وتؤدي هذه الزيادة إلى التوسع في الطلب الكلي مباشرة، وهذه الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة إما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية؛

6- العرض النقدي له ترابط قوي مع ميزان المدفوعات فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا، والعجز يستلزم الانكماش النقدي، وعليه فإن التوازن الآني في الأسواق الثلاثة يتحدد من خلال منحنيات (IS/LM/BP)في نقطة واحدة وهي التي تضمن التوازن في الاقتصاد.

ب- نتائج الجانب التطبيقي

1- عرف المعروض النقدي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، هذا راجع بصفة غير مباشرة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الوطنية أما بصفة مباشرة إلى تطور الأصول الخارجية؛

2- في الجزائر يعتبر المجمع النقدي M_2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضعية النقدية، نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم؛

3- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2001_2019) وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد، والقروض المقدمة للدولة؛

4- أثر العرض النقدي الحقيقي بشكل عكسي على التضخم مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وهذا لا يتفق مع أراء وجهة نظر الاقتصاديين، والتضخم في الجزائر كان بدافع الطلب تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي؛

5- العرض النقدي الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات الفائدة الحقيقية إذ أنها ترتفع بازدياد العرض النقدي الحقيقي والعكس صحيح وهذا لا يتوافق مع وجهة نظر الاقتصاديين بالنسبة للنظرية الكينزية، ويرجع ذلك إلى ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، كما قد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال؛

6- إن العرض النقدي الحقيقي أظهر تأثيرا عكسيا على سعر الصرف مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف وهذا لا يتفق مع أراء وجهة نظر الاقتصاديين، ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد الطلب العالمي على العملة الوطنية من خلال تزايد الطلب على البترول، كذلك ارتفاع الواردات اللازمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي؛

7- أثر العرض النقدي الحقيقي على الميزانية العامة بشكل عكسي (علاقة عكسية(، مما يعني زيادة العرض النقدي سيدفع حتما نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة وهذا يتفق مع أراء وجهة نظر الاقتصاديين، فالعرض النقدي أحد أهم مصادر تمويل للميزانية العامة، وقد اعتمدت الجزائر على سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول والثاني)، واتبعت الجزائر برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض أسعار البترول؛

8- أثر العرض النقدي الحقيقي (M2/P) على الميزان التجاري بعلاقة عكسية بحيث أن زيادة العرض النقدي سوف يقود إلى حالة العجز التجاري وهذا يتفق مع أراء وجهة نظر النقديين، ويرجع هذا ارتفاع الحاد في الواردات وانخفاض الصادرات الجزائرية.

✓ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: توصلنا إلى أن العرض النقدي يؤثر على المتغيرات محل الدراسة من وجهة نظر الاقتصاديين حيث يؤثر ايجابيا على كل من سعر الفائدة ومعدلات التضخم ويؤثر عكسيا على كل من سعر الصرف والميزان التجاري وكذلك الموازنة العامة، إذا الفرضية صحيحة؛

الفرضية الثانية: يؤثر العرض النقدي الحقيقي (M_2/P)بشكل طردي مع سعر الفائدة أما باقي المتغيرات الاقتصادية فإن العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) يؤثر بعلاقة عكسية مع كل من سعر الصرف، التضخم، التوازن الخارجي والموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فقد توصلنا إلى أن هذا التأثير قد يتوافق في حالات أو لا يتوافق في أخرى مع وجهة نظر الاقتصاديين نظرا للأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، وعليه تثبت صحة الفرضية.

✓ **الاقتراحات:**

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن استنتاجات فإننا نضع الاقتراحات التالية:

- العمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية، والحد من الإصدار النقدي، وتشجيع تطوير النقود الكتابية والإلكترونية واستعمالها.

- أن تسعى البنوك المركزية في الجزائر ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من أجل زيادة فاعلية العرض النقدي(M_2) ، أي

التوسع في الائتمان كأحد مكونات العرض النقدي من خلال ما ظهر لها من تأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

– يجب الاهتمام بقضية مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وإعادة النظر فيها والتركيز على تلك المصادر التي تتلاءم مع خصائص الاقتصاد الجزائري.

– توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسة متغيرات اقتصادية أخرى ولفترات أخرى لمعرفة آثارها والاستفادة من ذلك في صياغة السياسات.

✓ **آفاق الدراسة:**

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تحليل أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في التضخم وسعر الفائدة، سعر الصرف، الميزانية العامة والتوازن الخارجي، لذلك نرى أن موضوعنا لم ينتهي بعد وأنه مجال خصب للدراسة، وفي هذا المجال نقترح بعض المواضيع التي تبلغ أهمية كبيرة في مجال البحث المستقبلي، ومن أهمها ما يلي:

- تحليل أثر العرض النقدي على التضخم والإنفاق العام في الجزائر؛
- تحليل وقياس العلاقة السببية بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- دراسة العلاقة السببية بين العجز المالي والعجز التجاري في الجزائر.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

-إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.

-أحمد رمزي محمد عبد العال ،العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة و فاعلية السياسة النقدية –تحليل رياضي و قياسي ، المكتب العربي للمعارف القاهرة، ،ط1، 2014.

- أحمد زهير شامية ،اقتصاديات النقود و المصارف ،منشورات جامعة حلب ،2000.

- إسماعيل أحمد الشناوي ، الاقتصاد الكلي ،دار الجامعة ،الإسكندرية ،2008.

- الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع والتوزيع، لبنان، 2013.

- أيت يحي سمير ،فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)،مجلة الاقتصاد و المالية ،جامعة الشلف ،مجلد1،العدد2، 2015.

- ب. برنيه و إ. سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.

- باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديين)، دار المريخ للنشر، الرياض –المملكة العربية السعودية، 1987.

- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 02، الجزائر 2006.

- جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي (النظريات والممارسات)، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان ،2002.

- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة،2005.

- عبد الله، خبابة، الاقتصاد المصري، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

- عبد المطلب عبد الجميد، اقتصاديات النقود والبنوك،الدار الجامعة ،الاسكندرية ،2007.

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003.
- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- عبد المنعم السيد علي،اقتصاديات النقود و المصارف في النظم الرأسمالية و الاشتراكية و الأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق،الجامعة المستنصرية ،بغداد ' الجزء الأول ،1984.
- عبد الهادي ،سامر علي مبادئ الإقتصلد الكلي دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان، 2013.
- علي كنعان،النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،ط1،دار المنهل اللبناني، 2012.
- عوض فاصل اسماعيل الدليمي ،النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الوصل ، 1990.
- غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بلعربي ،إقتصاديات النقود و البنوك ،ط1،جامعة الزيتونة الاردنية ، 2002.
- متولي عبد القادر ،اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر ناشرون و موزعون.
- مجيد الكرخي، دراسات النشاط المالي للدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- محب خلة توفيق ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، دار الفكر الجامعي ، ط1، 2011.
- محفوظ لعشب، القانون المصري، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2003.
- محمد إبراهيم اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- محمد صالح تركي القريشي وناظم نزري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
- محمود حسن الوادي وآخرون، "مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر،1989.
- نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظريات النقدية ،ط2،دار وائل للنشر ،عمان- الاردن ،2014.

- وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ،قضايا نقدية ومالية ،دار المنهل اللبناني ،ط1، 2000.

-السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، 2010.

-زكريا الدوري ، يسرى السامراني ،البنوك المركزية و السياسات النقدية ،اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ،2006.

-سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1973.

-سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

-شعيب ب ونوة وزهرة بن يخلف، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، د س.

-ضياء مجيد الموسوي ،الإصلاح النقدي ، دار الفكر الجزائري ، ط1، 1993 .

-عارف أحمد العساف وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2009.

-عباس كاظم الدعمي ،السياسات النقدية و المالية -وأدوات سوق الأوراق المالية -،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط 2 ، 2014.

-عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

-عبد المطلب عبد الحميد،السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي،دار الجامعة ،2013.

-محب خلة توفيق ،الإقتصاد النقدي و المصرفي ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2011 .

-محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج3، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا : الرسائل والأطروحات الجامعية

- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية -حالة الجزائر (1990-2014)ن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

- محمد زميت، "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر،2006.

-أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2010-2011.

-بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2012.

-بلعايش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة "الجزائر -فرنسا "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعةمحمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015.

-بلعيد ذهبية، " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة ،2007.

-بوتيارة عنتر، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010.

-بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

-بوزيان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة-الجزائر، 2015/2014.

-دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

-دوحي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

-رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

-شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015) دراسة تحليلية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل -الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017.

-صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر، 2015-2016.

-ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية اعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2015/2014.

-هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر،2012.

ثالثا: المجلات

-أيت يحي سمير ،فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)،مجلة الاقتصاد و المالية ،جامعة الشلف ،مجلد1،العدد2، 2015.

-حيدوشي عاشور ووعيل ميلود، أثر الموارد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة- الجزائر، ع05، جوان 2017.

-شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015) دراسة تحليلية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل -الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017.

-عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبورين أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة - القادسية لعلوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، ع 10، 2008.

-عجة الجيلالي، "الإصلاحات المصرفية في القانون آخر تري في إطار التصميم الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 04، 2006.

-علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)،مجلة راؤي الاقتصادي ، جامعة سوق اهراس، العدد7، ديسمبر 2014.

- ناجي التوني، الأزمات المالية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 99، الكويت، 2004.

- ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29 ماي 2004.

رابعا: الملتقيات

- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لنقيم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، بومي: 29/30 أكتوبر 2004.

-بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25-26 أفريل 2006.

-مصطفى عبد اللطيف، وآخرون، النظام المصري بعد الإصلاحات ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول لكلية الاقتصاد بعنوان: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بشار، يومي 20 21أفريل 2004.

خامسا: القوانين والمراسيم والتقارير والجرائد

- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 1990/04/14، ج.ر، ع16 بتاريخ 1990/04/14.

-الأمر 03/11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والفرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27-03-2003.

-الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، المادتين رقم 02،06.

-الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

-المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 1990/04/14.

-النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع المادة 03

-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.

-محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.

سادسا: المواقع الالكترونية

www.bankofalgeria.dz.consulté

II- المراجع باللغة الأجنبية

Michel Figer et ludger Shuknecht, Trade, Financial Crises, World Trade organization, United state, 1999.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر التغيرات في كميت النقود على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2001–2019 ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، بحيث خصص الفصل الأول و الثاني للجانب النظري.

تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول النقود والذي يتضمن تعريف ونشأة النقود و وظائفها بالإضافة إلى المؤشرات النقدية والسياسة النقدية، أما في الفصل الثاني فأشرنا فيه إلى العلاقة بين العرض النقدي والاستقرار الاقتصادي حيث استخلصنا بأن الاستقرار الاقتصادي يشكل اكبر هاجس للدولة في سعيها لتحقيق الاستقرار، كما أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة مباشرة في حالة ثبات المعروض النقدي الأجنبي إذا يعد عرض النقود مؤثرا في سعر الصرف.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه للجانب التطبيقي والدي هو تحليل اثر العرض النقدي على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001–2019).

وكذا من جهة أخرى تحليل ظاهرة العجز التوأم (المزدوج) في الجزائر للفترة المدروسة حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين العرض النقدي الحقيقي وسعر الفائدة أما المتغيرات المتمثلة في سعر الصرف، التضخم، الميزانية العامة، الميزان التجاري ،فإنها تتأثر بعلاقة عكسية مع العرض النقدي الحقيقي.

وفي الأخير توصلنا إلى وجود ظاهرة العجز التوأم خلال الفترة 2015–2016 نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: النقود ،مقابلات الكتلة النقدية، سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، الميزانية العامة، الميزان التجاري.

Summary :

The purpose of this study is to study the impact of changes in the quantity of money on certain economic indicators in Algeria during the period from 2001-2019. To achieve this objective, the study was divided into three chapters, with chapters I and II being devoted to theory.

In chapter II, we refer to the relationship between money supply and economic stability. We conclude that economic stability is the greatest concern of the State in its efforts to achieve stability.

Chapter III is devoted to the practical and practical aspect of the analysis of the impact of the money supply on certain indicators of economic stability in Algeria for the period (2001-2019)

The results show that there is a relationship between the real cash supply and the interest rate. The variables of exchange rate, inflation, general budget and trade balance are affected by an inverse relationship with the real money supply.

Finally, we found out that there was a twin deficit in 2015- 2016 as a result of the decline in oil prices during this period.

Key words: cash; cash mass interviews; interest rate; inflation; exchange rate; general budget; trade balance.